لبنان رفض مشروع تسوية أميركياً و١٢٧ دولة أيدت تغريم اسرائيل

مع ان قراراتها لا تكتسب الصفة الالزامية والتنفيذية، جاء تصويت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قرار تغريم اسرائيل مبلغ مليون و٧٠٠ الف دولار لقصفها معسكر قانا للقوة الدولية العام الماضي، مثابة انتصار ديبلوماسي ومعنوي للبنان.

واكتسب التصويت الذي حصل مساء امس في نيويورك اهمية مضاعفة اذ ايدته ١٢٧ دولة بعدما كانت ايدته السبت الماضي في اللجنة الخامسة للجمعية ١٠٧ دول.

وبارتفاع عدد الدول المؤيدة للقرار بدا المناخ الدولي ملائما لادانة اسرائيل في حين تجتاز عملية السلام في الشرق الاوسط عقبات جوهرية. على ان ذلك لم يسقط مخاوف سياسية لبنانية من احتمال تعرض لبنان لاجراءات "انتقامية" بعدما ترددت معلومات عن تلقيه تهديدا اميركيا بعرقلة التمديد الروتيني للقوة الدولية الشهر المقبل. ومع ان واشنطن نفت توجيه مثل هذا التهديد فان ثمة من توقع ان تنعكس هذه القضية كذلك على موضوع اعادة النظر في قرار الحظر على سفر الاميركيين الى لبنان.

وقد حصل القرار المتعلق بتمويل القوة الدولية في لبنان على ١٢٧ صوتا وصوتت الولايات المتحدة واسرائيل ضده بينما امتنعت روسيا عن التصويت.

وطرحت الفقرة في مشروع القرار المتعلقة بتقويم الاضرار للتصويت عليها بصورة مستقلة وحصلت على ٦٦ صوتا وعارضتها الولايات المتحدة واسرائيل وامتنعت ٥٩ دولة عن التصويت.

على ان اسرائيل رفضت القرار مجددا، وقال القائم بالاعمال الاسرائيلي في الامم المتحدة ديفيد بيليغ "ان المخربين والذين يحمونهم يجب ان يتحملوا المسؤولية كاملة عن مثل هذه الاضرار. ان اسرائيل ترفض هذا القرار نصا ومضمونا ولا يلزمها اي واجب قانوني او اخلاقي تحمل مسؤولية دفع هذا المبلغ".

وكشف في نيويورك وبيروت ان لبنان رفض قبل ساعات من التصويت اقتراحا اميركيا لالغاء الاشارة الى تحمل اسرائيل المسؤولية عن قصف قانا.

وبالفعل، تولى القائم بالاعمال الاميركي في بيروت رون شلايكر قبل ظهر امس نقل مشروع تسوية الى وزير الخارجية فارس بويز يتضمن الغاء بعض التعابير في مشروع القرار المطروح على التصويت. وامتنع الديبلوماسي الاميركي عن التصريح بعد اللقاء.

وعلق بويز مساء على قرار الامم المتحدة فقال ان الجمعية العمومية "اثبتت صدقيتها مواجهة الضغوط التي مورست وكل انواع الاعتبارات معلنة الحق رغم كل شيء. وان الذي حصل في الامم المتحدة ليس معركة لبنان فحسب بل معركة بقاء الامم المتحدة كمرجعية حق وعدل في العالم في مواجهة نظريات الديموقراطية النوعية التي تحاول الغاء الديموقراطية العددية". ورأى ان "هذا الاجماع يجب ان يكون رسالة واضحة ليس فقط بادانة المجزرة التي ارتكبت في قانا بل وخصوصا ادانة الممارسات التي تتم في اروقة الامم المتحدة". واضاف: "يبقى لمجلس الامن ان يتعظ من الجمعية العمومية المعبرة عن رأي العالم بدوله وشعوبه وليس فقط بتوازناته ومصالحه، ويبقى ايضا ان تتم قرارات الامم المتحدة بالصفة التطبيعية وان تعطى القوة التنفيذية اللازمة".

ووجه مندوب لبنان الدائم لدى الامم المتحدة السفير سمير مبارك رسالة الى الرئيس الحالي لمجلس الامن وصف فيها قرار الامم المتحدة بأنه "انتصار للبنان ولصدقية الامم المتحدة والشرعية الدولية والقوة الدولية والقضية السلم والامن الدوليين"، كذلك "اقرار بتحميل اسرائيل كلفة الاضرار الناجمة عن قصفها مقر القوة الدولية في قانا". وشدد على ان هذه القوة "ليست صمام الامان لجنوب لبنان فحسب بل ركيزة وضمان للأمن والسلم الدوليين". ورأى ان "استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الجنوب والبقاع الغربي وعدم تنفيذ القرار٤٢٥ هما سبب ما عانته القوة الدولية ويعانيه السكان المدنيون هناك" وحذر من ان "هذه المعاناة ستستمر ما دامت اسرائيل مصرة على موقفها هذا".

وسئل الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية نيكولاس بيرنز عن سبب معارضة الولايات المتحدة تعويض الاضرار التي اصيب بها مقر الامم المتحدة في الجنوب وضحايا مجزرة قانا، فأجاب: "ان هاتين مسألتان مختلفتان ومنفصلتان في نظام الامم المتحدة. بالنسبة الى الشق الاول من السؤال لا نعتقد ان اللجنة الخامسة، لجنة الموازنة، مخولة صلاحية طلب تحميل دولة في الامم المتحدة مسؤولية كاملة عن تكاليف عملية للامم المتحدة. ان هذا ليس من صلاحية اللجنة الخامسة. ان هذه الصلاحية هي لمجلس الامن وحده وليست حتى للجمعية العمومية".

واضاف بالنسبة الى الشق الثاني المتعلق بالضحايا "ان هذه المسألة مختلفة، ذلك ان تعويض عائلات الضحايا او عدم تعويضها من اسرائيل مباشرة مسألة على الحكومة الاسرائيلية النظر فيها، اضافة الى مسائل عدة اخرى، ولكن هذه مسألة لا ترغب الولايات المتحدة في تقديم نصيحة فيها. انها مسألة حساسة وعاطفية للعائلات العربية. ونحن قلوبنا تألمت مع هذه العائلات ولم يكن احد يرغب في ان يرى ذلك يحدث. ونحن نأسف كثيرا لأن كثيرين فقدوا ارواحهم وقلنا ذلك يومذاك".

("النهار"، و ص ف، رويتر)

خلف لـ"النهار": الاردن لن يتأثر بفتح الحدود العراقية – السورية

باريس – من جورج ساسين:

استبعدت وزيرة التخطيط الاردنية السيدة ريما خلف التأثير السلبي لفتح الحدود بين العراق وسوريا على الاقتصاد الاردني. وتوقعت "ان تزيد كلفة الاستيراد من ميناء بيروت بسبب رسوم العبور الى دول اخرى في المنطقة".

وقالت خلف لـ"النهار" ان "حاجات العراق كبيرة جدا وتصل من مصادر عدة، وتاليا سيبقى الاردن مصدرا لتزويد بغداد حاجاتها في اطار قرار مجلس الامن الرقم ٩٨٦".

وسئلت عن تأثير مرفأي بيروت واللاذقية على حركة النقل عبر العقبة، فأجابت ان "العامل الحاسم هو الميزة النسبية للموقع ومصدر السلع. وبالنسبة الى الكثير من البضائع سيواصل ميناء العقبة اعطاء تسهيلات خاصة".

وعن تأثير عودة العصر الذهبي لمرفأ بيروت كما كانت الحال قبل الحرب قالت: "ان لكل ميناء مميزات تختلف عن الميناء الآخر. والامر يتعلق بحجم البضاعة ومصدرها. والميزة النسبية لها علاقة ايضا بالخط البحري الذي تتخذه رحلة ايصال السلع. وكان حجم البضاعة الآتية الى العقبة صغيرا قبل الحرب العراقية – الايرانية وكانت كلفة الوحدة قليلة ولكن بعد الحرب نما الميناء في شكل كبير وانخفضت كلفة المناولة وغيرها فزاد قدرته التنافسية. طبعا ميناء بيروت سيكون له ميزة نسبية اخرى ونتمنى ان يعيد احياء دوره الماضي لتزويد لبنان ودول اخرى في المنطقة. وقد تكون هناك ميزات خاصة لاستيراد الاردن بعض اصناف البضائع عبر بيروت".

وعن احتمال زيارتها بيروت للبحث في هذه المواضيع قالت: "حوارنا مع المسؤولين اللبنانيين مستمر في هذا الشأن، وهناك لجان متخصصة بالنقل وبرسوم الترانزيت مع دول اخرى مثل سوريا".

للمرة الاولى منذ اقفال الحدود عام ١٩٨٠ استقبال سوري حار لوفد عراقي عبر براً

دمشق – من ثناء الامام:

أعد رجال الاعمال السوريون استقبالا وديا وحافلا في مركز التنف الحدودي بين سوريا والعراق لاول وفد تجاري عراقي يصل الى سوريا براً منذ اغلاق الحدود بين البلدين عام ١٩٨٠.

وقرب خيمة عربية نصبت خصيصا في هذا المكان من الحدود الذي يبعد نحو ٣٠٠ كيلومتر شمال شرق دمشق، عانق اعضاء الوفد العراقي مضيفيهم السوريين وتناول الجميع طعام الغداء الذي احضر خصيصا من دمشق، في حين كانت اعمال الترميم والاصلاحات تتواصل في مبنى المركز الذي ظل مهجورا ١٧ سنة. ووصل اليه في الايام الاخيرة ٣٠ من رجال الجمارك والامن السوريين.

وقال رئيس غرف التجارة السورية الدكتور راتب الشلاح ان عمليات نقل السلع التي وقعت غرف التجارة السورية والعراقية اتفاقات في شأنها التي تصل قيمتها الى ١٥ مليون دولار اميركي، ستبدأ في غضون اسبوع، اي بعد المدة التي تتوقعها سوريا لحصولها على موافقة الامم المتحدة في هذا الشأن. وتحدث عن اجراءات تتخذ لاعادة تأهيل الخطوط الهاتفية المقطوعة بين البلدين، ملاحظا ان الحدود المفتوحة والتبادل التجاري تتطلب ايجاد آليات لاعادة خطوط الهاتف والفاكس. وشدد على الطابع الاقتصادي لزيارة الوفد العراقي، مشيرا الى ان اعادة العلاقات السياسية بين البلدين تستلزم خطوات عدة.

وستسعى دمشق من زيارة هذا الوفد الذي يضم ٣٤ رجل اعمال والمديرين العامين للتجارة والصناعة والصحة، الى زيادة حصتها من القيمة المخصصة لاتفاق النفط مقابل الغذاء الموقع بين العراق والامم المتحدة. وينص هذا الاتفاق على السماح لبغداد ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط لتمويل شراء الاغذية والادوية.

وقال رجل الاعمال السوري صائب نحاس لـ"النهار" ان السلعة السورية ستكون منافسة لبقية السلع نظرا الى قرب المسافة بين سوريا والعراق والتوفير في عمليات النقل والشحن.

وردا على سؤال لـ"النهار" نفى رئيس الوفد العراقي رئيس غرف التجارة العراقية زهير عبدالغفور يونس ان يكون حمل أي رسالة سياسية من المسؤولين العراقيين الى نظرائهم السوريين قائلا ان "السياسة للسياسيين". لكنه ترك الباب مفتوحا امام امكان لقائه مسؤولين سياسيين سوريين. واكد ترحيب بلاده باعادة العلاقات السياسية بين البلدين وبان يكون جزءا من السوق العربية المشتركة. وامل ان تكون السلعة السورية منافسة بحيث تستطيع نيل نصيب اكبر من مخصصات النفط مقابل الغذاء.

واشار الصناعي احمد دعبول، وهو الذي سيتولى تصدير الكمية المتفق عليها من الصابون الى بغداد في اطار الصفقة التي وقعت اخيرا، الى ان حجم التبادل بين سوريا والعراق قبل اغلاق الحدود وصل الى اربعة مليارات دولار وكان الميزان يميل فيها لمصلحة العراق نظرا الى استيراد سوريا النفط في تلك المرحلة. واضاف ان الامر يختلف الان "لاننا صرنا من منتجي النفط". وتوقع ان يصل التبادل التجاري الى اكثر من اربعة مليارات دولار و"ان نحصل على ربع القيمة المخصصة للنفط مقابل الغذاء".

بعد قراره في شأن القدس مجلس النواب الاميركي يموّل التسلح الاسرائيلي

قوبل قرار مجلس النواب الاميركي تبني مشروع قانون غير ملزم يعترف بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل ويوافق على تخصيص مئة مليون دولار لعملية نقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس، بردود فعل عربية منددة ولا سيما من الدولتين المرتبطتين بمعاهدات سلام مع اسرائيل، مصر والاردن. فقد رأى الرئيس المصري حسني مبارك الذي يقود مبادرة لحل ازمة المفاوضات، ان القرار الاميركي "غير حكيم"، في حين اعتبر الملك حسين انه "أضعف دور واشنطن".

وقال العاهل الاردني في جنيف عقب القائه خطابا امام الجمعية العمومية لمنظمة العمل الدولية: "ان الولايات المتحدة قادرة على اداء دور هائل، لكن مثل هذه التصرفات التي رأيناها تهدم هذه القدرة". واضاف ان "من المؤسف جدا ان يصدر قرار كهذا عن الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة. القدس مسألة بالغة الحساسية". وشدد على ان القدس "يجب ان تكون فوق مستوى سيادة اي طرف ويجب ان تكون رمز السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين. الطرفان لهما حقوق متساوية في القدس ومن المحتمل ان تصير عاصمة مشتركة بصورة ما". واكد ان مثل هذا التدخل من النواب الاميركيين "ليس بناء على الاطلاق". وامل "ان تكون الولايات المتحدة وسيطا نزيها".

وفي القاهرة، نقلت صحيفة "الاخبار" عن الرئيس المصري "ان قرار مجلس النوا ب الاميركي غير حكيم خصوصا انه يأتي في الوقت الذي تمر عملية السلام بأزمة مما سيؤدي الى تصعيد الموقف".

وفي دمشق كتبت صحيفة "البعث" الناطقة باسم الحزب الحاكم ان القرار الاميركي "يكشف مدى الاستهتار بالعرب وحقوقهم المشروعة ويشكل خطرا حقيقيا على عملية السلام برمتها". ووصفت القرار بانه "معاد للعرب في شكل سافر" وانه "يؤكد في شكل قاطع ومباشر العداء الواضح للعرب كبشر وهذا في ذاته يعتبر اقصى بل اسوأ انواع العنصرية". وهو يشكل "خطوة تتنافى مع الشرعية الدولية وتتناقض جذريا مع الدور الاميركي كراع لعملية السلام". ويكمل "سلسلة مواقف هدفها ولا شك تشجيع اسرائيل على الاستمرار في سياسة العدوان والتوسع ورفض قيام سلام حقيقي في المنطقة".

وفي طرابلس، قالت وكالة الجماهيرية للانباء "اوج" الليبية ان القرار الاميركي "يعد سابقة خطيرة ويؤكد مدى الانحياز الاميركي الاعمى الى العدو الاسرائيلي الذي يستهدف اخضاع الامة العربية والسيطرة على مقدراتها". وهو "يعكس مدى العداء الذي تكنه الولايات المتحدة للامة العربية والعالم الاسلامي والتحالف الاستراتيجي بين اميركا والعدو الاسرائيلي الذي لا يقف عند حد والرامي الى اذلال الامة العربية والعالم الاسلامي".

وحذرت حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، "صناع القرار الاميركي من ان عليهم توقع ردود فعل شعبية من ابناء الامة الاسلامية اذا واصلوا سياستهم الاستفزازية لمشاعرهم"، معتبرة القرار "استفزازاً جديداً لمشاعر العرب والمسلمين". ودعت منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي الى "التوقف عن السعي خلف سراب السلام مع العدو".

كذلك قالت "الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين" في بيان لها "ان رد فعل الشعب الفلسطيني لن يكون السكوت او التماون امام ما يجري".

وفي باريس نصحت وزارة الخارجية الفرنسية بتوخي الحذر بعد قرار مجلس النواب الاميركي. وصرح ناطق باسمها: "في اجواء الازمة الفعلية ينبغي اجتناب كل ما من شأنه اثارة الصدام (...) ان موقفنا وموقف الاتحاد الاوروبي هو ان مسألة القدس يجب ان تحل في اطار مفاوضات الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية كما تقضي اتفاقات اوسلو".

اقرار اعتماد

وعلى رغم المناخ والاجواء السلبية التي أثارها قراره المتعلق بالقدس الثلثاء الماضي، واصل مجلس النواب الاميركي سياسته المسايرة لاسرائيل، اذ اقر اعتماد مبلغ خمسين مليون دولار لمشروعين مشتركين مع الدولة العبرية. وخصص ٤٠ مليون دولار من هذا المبلغ لمشروع تطوير نظام لايزر لاعتراض صواريخ "الكاتيوشا"، وخصص مبلغ العشرة ملايين الاخرى لمشروع صاروخ "حيتس" المضاد للصواريخ الباليستية. وسيحال مشروع قانون الاعتماد على مجلس الشيوخ للمصادقة عليه، ثم يقترن بتوقيع الرئيس بيل كلينتون.

احتجاج اسرائيلي

وفي القدس اتهمت اجهزة الامن الاسرائيلية السلطة الفلسطينية بالوقوف وراء الاضطرابات التي وقعت اول من امس في قطاع غزة احتجاجاً على قرار مجلس النواب الاميركي.

وكانت دارت اشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين ووحدات من الجيش الاسرائيلي قرب رفح وفي اماكن اخرى من القطاع.

المبادرة المصرية

من جهة اخرى، قال مسؤولون فلسطينيون ان التصلب الذي اظهره رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو في لقائه الخميس والوكيل الاول لوزارة الخارجية مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية الدكتور اسامة الباز هدف الى ايصال الجمود المصرية المبذولة لمعاودة المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين الى طريق مسدود وتالياً احباطها. واكد هؤلاء ان الادارة الاميركية اعطت عبر بعض المواقف التي صدرت في الايام الاخيرة عن واشنطن الضوء الاخضر لنتنياهو ليستمر في هذا الاتجاه.

(وص ف، رويتر، أ ش أ)

زعيم "اسرائيل بعليا" يغازل حزب العمل "المافيا الروسية" والفضائح السياسية تعمّق الازمة بين شارانسكي ونتنياهو

برزت الى العلن في اسرائيل فضيحة سياسية جديدة وتحقيق قضائي عن المافيا الروسية زرعا الشقاق داخل الحكومة الائتلافية التي لم تطوِ بعد كلياً فضيحة "بيبي غيت".

وفي مناخ تصفية حسابات، قاطع وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي ناتان شارانسكي الذي يتزعم حزب "اسرائيل بعليا" للمهاجرين من اليهود الروس، امس، الجلسة الاسبوعية للحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو. وقال ناطق باسم الوزير ان "شارانسكي يحتج على عدم احترام رئيس الوزراء عدداً من الوعود". وأوضح أنه شكا من تعيين نتنياهو سفيراً جديدا في موسكو من دون استشارته خلافاً لتعهد قطعه في وقت سابق.

وكان لشارانسكي لقاء علني وحار مع زعيم حزب العمل المعارض ايهود باراك، في ما بدا تلويحاً الى امكان انتقاله الى المعسكر العمالي اذا استمر تدهور علاقاته مع رئيس الوزراء.

وانسحاب "اسرائيل بعليا"، الذي يحتل سبعة مقاعد في الكنيست، من الحكومة الائتلافية كفيل بحرمانها الأكثرية في الكنيست، الامر الذي يفضي الى اجراء انتخابات مبكرة علما أن موعد الانتخابات هو سنة ٢٠٠٠.

ولا علاقة رسمياً لهذه الأزمة بالتحقيق الجاري في شأن غريغوري ليرنر الذي يعتقد انه احد زعماء المافيا الروسية في اسرائيل، ويشتبه في أنه دفع أموالاً الى مجموعات سياسية عدة سعياً الى بعض النفوذ داخل السلطة.

لكن أوساط رئيس الوزراء سربت معلومات مفادها أن شارانسكي منزعج جداً من هذا التحقيق.

واعرب وزير الاستيعاب يولي ايدلشتاين الذي ينتمي ايضاً الى "اسرائيل بعليا" عن سخطه من "تلميحات" أوساط رئيس الوزراء. وقال للاذاعة الاسرائيلية: "اذا لم ينف رئيس الوزراء هذه الشائعات، لن يعود لنا مكان في هذه الحكومة".

وكان غريغوري ليرنر الذي سمى نفسه في اسرائيل تسفي بن اري (٤٧ عاماً)، اعتقل قبل أكثر من شهر، ويشتبه في أنه اختلس ملايين الدولارات من المصارف في اسرائيل وروسيا وتورط في قتل مصرفيين. كذلك تتهمه الشرطة انه حاول رشوة عدد من السياسيين او التسلل الى مراكز صنع القرار في اسرائيل وخصوصاً الصحف والطبقة السياسية الحاكمة منها والمعارضة.

ونشرت الصحف انه دفع مئة ألف دولار الى "المنتدى الصهيوني" و"اولامي" وهما جمعيتان جديدتان للمهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق يدعمهما شارانسكي.

وتعتزم الشرطة استجواب ثلاثة وزراء هم شارانسكي وايدلشتاين ووزير الأمن الداخلي افيغدور كهلاني في شأن علاقتهم بليرنر. كذلك سيستجوب عدد من النواب بمن فيهم يوري شترن من "اسرائيل بعليا" ونسيم زفيلي وصوفيا لندفر من حزب العمل.

وكانت العلاقات بين نتنياهو وشارانسكي توترت بعدما دعا الوزير الى استقالة الحكومة في حال حصول ملاحقة نتنياهو قضائيا في فضيحة "بيبي غيت" التي هزت اسرائيل بين كانون الثاني ونيسان الماضيين. الا ان النيابة العامة قررت في ٢٠ نيسان عدم احالة رئيس الوزراء على المحاكمة وإقفال ملفه "لعدم كفاية الدليل".

وقال شارانسكي وهو يهودي روسي سجن في عهد الاتحاد السوفياتي السابق قبل هجرته الى اسرائيل: "لو كان ١٠ في المئة مما كتب صحيحاً، لما كان ثمة مبرر لاستمرار وجود الحكومة".

ومن المتوقع أن تصدر المحكمة العليا الاحد حكمها في طعون قدمت اليها تطالب بابطال قرار المدعية العامة ادنا اربيل عدم ملاحقة نتنياهو.

من جهة اخرى، وافقت الحكومة الاسرائيلية على خطة طموحة للتحول الى القطاع الخاص وعلى تشجيع السكان على الانتقال من وسط اسرائيل ذي الكثافة السكانية العالية الى الجنوب او الشمال. وتتيح الخطة التي قدمها وزير البنى التحتية الوطنية اريل شارون الحصول على مساحات من الاراضي ومنازل باسعار أرخص للاسرائيليين الذين ينتقلون الى الشمال أو الجنوب.

ويذكر ان ٥٠ في المئة من سكان اسرائيل يعيشون في مساحة لا تتعدى ٤٠ كيلومتراً في وسط تل ابيب. ولم يبقَ من السهل الساحلي الذي تقوم عليه المدينة سوى ٥٠ ألف اكر من المساحات الخضراء.

وصرح رعنان غيسين الناطق باسم شارون ان "هذا يشكل مأساة بيئية، لأن مياه الامطار عوض ان تتغلغل في طبقات الارض تنهمر على الاسفلت وتنحدر الى البحر(...) كذلك يُعتبر عبئاً امنياً ان يتكدس نصف السكان في مثل هذه المساحة الصغيرة".

(و ص ف، أ ب)

بعد مشروع القانون الاميركي في شأن القدس واشنطن تسوّق مشروع نتنياهو على حساب مبادرة بوش

كتب عبد الهادي محفوظ:

"ستكون القدس القضية الاكثر تعقيدا في مفاوضات الحل النهائي بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ذلك ان تكثيف الاستيطان الاسرائيلي في المدينة المقدسة هو مقدمة لتهويدها وتكريسها عاصمة لاسرائيل. ومع ان الحل الفعلي والواقعي هو في جعلها مدينة مفتوحة ومدوّلة نظرا الى ما تعنيه للديانات الثلاث المسيحية والاسلام واليهودية، فان اسرائيل تستفيد من الدعم الاميركي وتتجاوز تحفظاتنا وتحفظات الفاتيكان".

هذا الكلام قاله لـ"النهار" احد مستشاري الرئيس الفرنسي جاك شيراك قبل شهرين. ويكون بذلك استبق في قراءته الموقف الاميركي الخطوة التي اتخذها مجلس النواب الاميركي بتبني مشروع قانون غير ملزم يعترف بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل ويوافق على تخصيص مئة مليون دولار لعملية نقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس.

صحيح ان الخطوة "غير ملزمة" للادارة الاميركية، غير انها تشكل قيودا على الحركة السياسية والديبلوماسية للادارة الاميركية وحتى للرئيس بيل كلينتون، كما ترسم حدود الموقف الاميركي نفسه من قضية شائكة ومعقدة مثل قضية القدس حيث تتداخل عناصر متعددة مثل الديني والسياسي والديموغرافي والتاريخي.

ومع ان الادارة الاميركية كانت خلال المفاوضات السابقة على المسار الاسرائيلي – الفلسطيني التزمت موقفا بترك القرار في شأن مصير القدس لما يقرره الطرفان في مفاوضات الحل النهائي، فإن خطوة مجلس النواب الاميركي ليست بعيدة عن تراجع الادارة الاميركية عن التزام دور "محايد". كما تلمح الى ذلك المصادر الفلسطينية القريبة من الرئيس ياسر عرفات. وقال مصدر فلسطيني لـ"النهار": "موقف مجلس النواب الاميركي هو نوع من التصعيد الاميركي ضد الفلسطينيين. وهو تصعيد كان بدأه دنيس روس وليست بعيدة عنه وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت على رغم ما اعلنه الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الاميركية نيكولاس بيرنز "... نتجنب كبلد اتخاذ اي خطوات تتضمن حكما مسبقا في مسألة القدس بطريقة او بأخرى". وعندما تسأل المصدر الفلسطيني عن التصعيد الاميركي الذي سبق قرار مجلس النواب يجيب: "الاميركيون ليسوا ضد الاستيطان في القدس. لقد حاول روس طوال الفترة الماضية تسويق الاستيطان على جبل ابو غنيم في مقابل مكاسب شكلية هي من البديهيات مثل الممر الآمن بين الضفة وغزة ومطار الدهينة وبعض الانسحابات الجزئية والتافهة. وكذلك حاول التهديد بالضغط المالي على سلطة الحكم الذاتي". ويسأل المصدر الفلسطيني كيف يقرأ الفلسطينيون قرار مجلس النواب الاميركي فيجيب انه يصب في اتجاه استكمال تصعيد الضغط الذي بدأته وزارة الخارجية الاميركية لدفع الفلسطينيين للعودة الى طاولة المفاوضات. فالادارة الاميركية ضغطت على القاهرة للاضطلاع بدور الوسيط كما لو انها ليست طرفاً معنياً بالصراع العربي – الاسرائيلي واستخدمت لهذا الامر وسائل اقتصادية ومالية وسياسية، كما تمارس ضغطاً على دول الخليج وليست مرتاحة الى موقف الرياض. وتوقيت القرار الاميركي يندرج مع الضغوط الهائلة التي تمارسها اولبرايت لمعاودة التنسيق الامني بين الفلسطينيين والاسرائيليين على قاعدة تصوّر رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، اي قمع المعارضة الفلسطينية، ويترافق القرار الاميركي مع السياسة الاسرائيلية في الاغلاق الجزئي وفي التهديد بسحب البطاقات البيضاء من بعض الشخصيات الفلسطينية التي تسمح بحرية الحركة في اراضي عام ١٩٤٨. كما ان التصويت بغالبية ٤٠٦ اصوات لمصلحة القرار مؤشر لأن الادارة الاميركية تتجه اكثر فأكثر الى خدمة برنامج نتنياهو للسلام بتسويقه لدى العرب، اي انها تتخلى عملياً عن المبادرة الاميركية "الارض مقابل السلام" التي كان عرابها الرئيس السابق جورج بوش.

ماذا يستتبع القرار الاميركي من ردود فعل فلسطينية؟

ثمة اجماع فلسطيني على ان رد الفعل سيكون سلبياً حيال السياسة الاميركية. ففي اوساط عرفات تسمع كلاماً، حتى من الذين راهنوا على واشنطن، مفاده ان قرار مجلس النواب هو في مثابة اعلان حرب اميركية على الفلسطينيين. اما في اوساط المعارضة الفلسطينية فثمة من يتكلم عن ان الحلف الاميركي – الاسرائيلي يفرض ان ينسحب الفلسطينيون من المفاوضات وان يعتبروا الادارة الاميركية خصماً وعدواً، وان يقوموا بما يترتب على ذلك من اعباء المواجهة، وثمة من يقول بوقف المفاوضات والخروج من اتفاقات اوسلو والمباشرة فوراً بالحوار الشامل وترتيب البيت الفلسطيني والتنسيق بين المسارات التفاوضية على اختلافها، لأن السياستين الاميركية والاسرائيلية ترتاح الى الاستفراد بكل جهة عربية على حدة مستفيدة من غياب التضامن العربي ومن ان بعض العرب يهمه ان ينجو برأسه ولو على حساب الآخرين.

ينظر الفلسطينيون الى ان البيان الذي صدر عن جامعة الدول العربية ايجابي جداً. كما ان قرار مجلس النواب الاميركي سيدفع القاهرة الى التريث واعادة النظر في دور الوساطة خصوصاً ان نتنياهو يريد الاستفادة من المظلة المصرية لمتابعة الاستيطان من دون التخلي عن مستوطنة "هار حوما" في جبل ابو غنيم. ومما لا شك فيه ان الوضع في المنطقة يزداد تعقيداً خصوصا ان مجلس النواب الاميركي يحض على فرض عقوبات على سوريا لاسباب لها علاقة بالنزاع العربي – الاسرائيلي، وفي هذا المجال لا تستبعد دوائر مطلعة حصول "خضات" واعادة خلط اوراق تفترض مراجعة واشنطن سياساتها الاوسطية والخليجية. فهذه السياسة كأنها تعطي مشروعية للذين يقولون ان اسرائيل هي ولاية اميركية.

وتالياً فان المستفيد المباشر من هذه السياسات سيكون ايران التي ترى فيها الولايات المتحدة انها العائق الاساسي امام عملية السلام، وبدورها ستجد دمشق الفرصة مؤاتية لانعقاد قمة عربية مستفيدة من المناخ الشعبي الذي لا يجد مبرراً معقولاً للقرار الاميركي. ففي دمشق ثمة تساؤلات عن الاسباب التي ادت وتؤدي الى التلاقي بين الموقفين الاميركي والاسرائيلي.

توقيع اتفاقات لزيادة التبادل التجاري
القذافي في ختام محادثاته مع مبارك:
العرب وافقوا على قمة تعد للقرن الـ ٢١

عاد الرئيس المصرى حسني مبارك الى القاهرة امس فى ختام زيارة لليبيا استمرت يومين وقع خلالها مع الزعيم الليبي معمر القذافي عددا من الاتفاقات بينها اتفاق لزيادة التبادل التجاري بين البلدين بحيث يصل الى مليار دولار سنويا وانشاء منطقة حرة.

وأفادت وكالة "انباء الشرق الاوسط" ان محادثات مبارك والقذافي تناولت "الوضع في المنطقة والصعوبات التي تواجه مسيرة السلام اضافة الى الوضع العربي والعلاقات الثنائية". وقالت ان الجانبين اكدا "تصميم مصر وليبيا على ان يصبحا نواة السوق العربية المشتركة والاتحاد الاقتصادي العربي"

وعقد الزعيمان مؤتمراً صحافياً مشتركاً كشف خلاله القذافي ان جميع الدول العربية وافقت على دعوته الى عقد قمة عربية لوضع مشروع مشترك للقرن الحادي والعشرين والتصدي للتحديات التي تواجه الامة العربية.

وكان الزعيم الليبي بعث فى ايار الماضي موفدين الى الدول العربية لدعوة زعمائها الى هذه القمة. وقال العقيد مصطفى الخروبي ان ليبيا تقترح موعد ١٨ تموز الذي يصادف الاحتفال بذكرى المولد النبوي وان القمة يمكن ان تعقد فى ليبيا أو في مكة او في القاهرة مقر جامعة الدول العربية.

ومع اعلان مشروعه، اوضح القذافي ان "هذا الاجتماع ليس له أي علاقة لا بالشرق الاوسط ولا بفلسطين ولا بالقدس ولا بجبل ابو غنيم ولا بمسيرة الاستسلام (عملية السلام في الشرق الاوسط)". ودعا العرب الى "توجيه استثماراتهم الى مشروع توشكي" الذي بدأ العمل فيه فى كانون الثاني الماضي فى جنوب صحراء مصر الغربية لزيادة المساحة المزروعة في مصر ستة اضعاف خلال ٢٥ سنة بفضل شق قناة اخرى من نهر النيل. ويكلف هذا المشروع الذي يمثل المرحلة الاولى من مشروع "الدلتا الجديدة" ٥,٥ مليارات جنيه مصري (١,٨ مليار دولار) وشجع على اطلاقه المنسوب المرتفع لفيضان نهر النيل العام الماضي.

أما مبارك فكرر "رفض مصر أي انتهاك لسيادة العراق"، مشيراً الى ان موقف مصر فى هذا الصدد "موقف ثابت ومبدئي". وفي شأن قضية لوكربي، أشار الى ان "أي اقتراحات في شأنها ينبغي ان تبدأ من ليبيا وان اي اقتراحات لا توافق عليها ليبيا لا ترى النور".

وتخضع ليبيا منذ نيسان ١٩٩٢ لحظر جوي وعسكري دولي لرفضها تسليم بريطانيا والولايات المتحدة اثنين من رعاياها متهمين بالاشتراك فى تفجير طائرة "بان اميركان" الاميركية فوق بلدية لوكربي الاسكوتلندية. واقترحت ليبيا إجراء المحاكمة فى بلد ثالث.

وبث التلفزيون الليبي ان الجانبين وقعا اتفاقاً ينص على ضرورة زيادة قيمة التبادل التجاري بين البلدين الى مليار دولار سنويا بالتساوي بينهما. وقدر حجم التبادل التجاري بنحو ١١٥ مليون دولار عام ١٩٩٥. ويتضمن الاتفاق قواعد منح شهادات المنشأ للسلع المتبادلة واعفائها من الاجراءات الجمركية. كذلك وقعا بالاحرف الاولى اتفاقاً لانشاء منطقة تجارة حرة قالا انها ستكون نواة لمنطقة تجارية عربية اخرى اوسع نطاقا.

وحث رئيسا وزراء البلدين الدكتور كمال الجنزوري وعبد المجيد القعود لجنة تعاون مشتركة على الاسراع في تنفيذ مشاريع في مجالات الطاقة والسكك الحديد والنفط والغاز والتعليم والتكامل الثقافي، اضافة الى الزراعة.

(و ص ف، رويتر)

احتجاجات فلسطينية على نشاطات المستوطنين

تظاهر أكثر من ٣٠٠ فلسطيني وإسرائيلي أمس احتجاجاً على وضع مستوطنين يهود أيديهم على أراضٍ فلسطينية. وشارك في المسيرة أعضاء في المجلس الاشتراعي الفلسطيني ودعاة سلام إسرائيليون والنائبان الاسرائيليان اليساريان تمار غوزانسكي ووليد صادق.

وانطلقت المسيرة من قرية جلود جنوب نابلس واتجهت الى أرض مساحتها ٢٠٠ هكتار وضع مستوطنون أيديهم عليها، فتدخل جنود إسرائيليون وأوقفوها. وتفرق المتظاهرون في هدوء بعدما استمعوا الى خطب تندد بمصادرة أراضٍ فلسطينية.

وفي قطاع غزة تظاهر عشرات الفلسطينيين قرب مستوطنة موراغ التي شهدت صدامات دامية الخميس أوقعت خمسة جرحى احتجاجاً على إقامة سياج على الأراضي الفلسطينية حول المستوطنة.

وبثت الاذاعة الاسرائيلية أن أفراداً من الشرطة الفلسطينية أعدوا مواقع للرمي وأقاموا متاريس قرب المستوطنة، فيما نصب فلسطينيون ست خيام اعتصم فيها العشرات. وأدى الفلسطينيون صلاة الجمعة في مكان الاعتصام. وأضافت أن رئيس جهاز الأمن العام "شين بيت" عامي أيالون قدم تقريراً إلى مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية جاء فيه أن السلطة الوطنية الفلسطينية تقف وراء الاضطرابات في قطاع غزة، في مقابل تقلص نشاطات السلطة في القدس الشرقية. وفسر وزير الأمن الداخلي أفيغدور كهلاني الهدوء في القدس الشرقية بأنه يعود إلى التدابير التي اتخذتها الشرطة الإسرائيلية.

(و ص ف)

نافياً من الاشرفية التكامل مع سوريا الحريري: مدة صعبة لسنتين

اسرار الآلهة

يقول احد المرشحين للانتخابات الفرعية ان نتائج هذه الانتخابات سوف تظهر اذا كانت قرارات المجلس الدستوري صحيحة ام لا.

من المسؤول؟

نقل عن ديبلوماسي اجنبي قوله ان تهديدات الشيخ صبحي الطفيلي للاميركيين قد تبرر استمرار حظر سفرهم الى لبنان.

لماذا؟

اثارت الاحصاءات حول نسبة المهاجرين من الجامعيين اهتمام مراجع دينية.

اختار رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري منطقة ذات خصوصية ليرد على الاحتجاجات المتصاعدة على القرارين "غير الشعبيين" اللذين اتخذهما مجلس الوزراء بزيادة الرسوم الجمركية على السيارات ومنع استيراد منتجات زراعية.

وفي ساحة ساسين في الاشرفية حيث اقيم مساء امس احتفال مع انتهاء اعمال اعادة تأهيلها، دافع الحريري عن القرارين منطلقا من اعترافه بانهما "غير شعبيين". واذ اعلن ان "اقتصادنا سيبقى حرا"، اكد ان القرارين "ليسا مقدمة لتغيير النظام الاقتصادي ولا للتكامل مع سوريا اقتصاديا كما يقول البعض، فلدى سوريا اقتصادها ووسائل عيش مختلفة عن وسائل العيش في لبنان". وشرح اهداف القرارين، لافتا الى ان "الحكومات السابقة وجدت صعوبة في خوض هذه المسألة وتأجيلها لم يحلها بل زادها صعوبة". وصارح "الشعب" بان "لدينا من سنة الى سنة ونصف او سنتين مدة صعبة ويجب ان يتم التعاون بين الحكومة والناس لايجاد مجالات عمل".

وكانت حركة الاحتجاج على القرارين، وخصوصا على قرار زيادة الرسوم الجمركية على السيارات، تواصلت امس عبر زيارات كثيفة قامت بها وفود من تجار السيارات ومستورديها لمسؤولين وسياسيين ومرجعيات دينية.

واعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري امام وفد انه مع قرار مجلس الوزراء و"لكن ليس بكل جزئياته واذا كانت هناك ظلامة معينة تطاول الطبقات الفقيرة فهذا الامر سنعمل على اصلاحه".

اما البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير فسأل امام وفد اخر راجعه في القضية عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشدد على وجوب ان تكون تدابير الدولة "متوازنة اذ لا يمكن ان تتخذها لمصلحة اناس ولضرر اناس آخرين"

مدشناً ساحة ساسين بعد "تجديد جمالها" الحريري: قرارا الضرائب غير شعبيين ولكن لابد منهما

كتبت هالة حمصي:

دافع رئيس الحكومة رفيق الحريري عن القرارين اللذين اتخذهما اخيراً مجلس الوزراء حول زيادة الرسوم على السيارات القديمة وحماية المنتجات الزراعية، مقراً بانهما "قراران غير شعبين".

وتمنى على المواطنين "ان يتفهموا هذين القرارين وهما ليسا مقدمة لتغيير النظام الاقتصادي ولا للتكامل الاقتصادي مع سوريا كما يدعي البعض"، داعياً الى الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، "كي تتخطى البلاد هذه المرحلة، ولنكون جاهزين للانضمام الى الشركة الاوروبية واتفاق "الغات".

دشن امس الرئيس الحريري ساحة ساسين في طرقها وبنيتها التحتية الجديدة، في احتفال اقيم في الساحة في الاشرفية حضره الوزيران شوقي فاخوري وآغوب دمرجيان والنواب حسين يتيم ومحمد يوسف بيضون وجميل الشماس وبهاء الدين عيتاني وخالد صعب وعدنان عرقجي وابراهام دده يان وميشال فرعون وخاتشيك بابكيان، والوزير السابق ميشال ساسين، والنائب السابق محمد قباني.

كذلك حضر محافظ بيروت نقولا سابا ورئيس بلدية بيروت محمد غزيري ورئيس مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى نور الدين غزيري ورئيس غرفة الصناعة والتجارة في بيروت عدنان القصار ورئيس لجنة تجار الاشرفية جورج جزرا ونائب الرئيس انطوان اندريا وحشد في الشخصيات الرسمية والسياسية والعسكرية والدينية والاجتماعية.

بدأ المدعوون يتوافدون في السادسة والربع مساء الى الساحة التي جدد جمالها، وزينت بالاعلام اللبنانية والبالونات الزرقاء والبيضاء واضيئت مصابيحها الكهربائية الجديدة. وتبادل الحضور الاحاديث الجانبية في انتظار وصول راعي الاحتفال الرئيس الحريري، فيما قدمت اليهم الحلوى والمرطبات. ورفعت اهمية المناسبة بعدد من سكان الاشرفية للنزول الى الساحة، بينما فضل آخرون المشاركة في الاحتفال من على شرف منازلهم.

وقرابة السابعة مساء، وصل الرئيس الحريري حيث استقبله الرسميون من وزراء ونواب، ورئيس لجنة تجار الاشرفية، على وقع تصفيق الاهالي. وقدمت اليه باقة من الزهور.

جزرا

ثم توجه الجميع الى المنصة، وبدأ الاحتفال بالنشيد الوطني، ثم رحب عضو اللجنة جيلبير بوغوصيان بالحضور، تلاه جزرا بكلمة توجه فيها الى الرئيس الحريري: "بمبادرة كريمة منكم ومعاونة رئيس المجلس البلدي لمدينة بيروت وسعادة محافظ مدينة بيروت ورئيس مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت وعدد من المسؤولين بدأت هذه الساحة ومتفرعاتها تشهد تحسينا وتجميلا سواء في منظرها الخارجي او في بنيتها التحتية. وما نأمله منكم يا دولة الرئيس هو اكمال هذه المبادرة التي تدخل في مسيرة الانماء والاعمار وتوسيع التحسين ليشمل كل طرق الاشرفية ومتفرعاتها، لتبقى التلة المشرفة على بيروت وتبقى بيروت منارة لكل الوطن وأمل كل المواطنين في الوصول الى غد افضل (...)".

"نحن لجنة تجار، لن ندع هذه المناسبة تمر من دون ان نكرر على مسامعكم بأننا نؤمن بالمبادرة الفردية وبالنظام الاقتصادي الحر. وان ما اصدره مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة وقضى بمنع استيراد عدد من السلع الاستهلاكية يسيء الى سمعة لبنان ويؤدي الى انعكاسات سلبية على فئات عديدة من المواطنين".

وتمنى عليه "اعادة النظر في هذه المقررات لما فيه مصلحة الجميع".

وقدم جزرا درعاً تذكارية الى الرئيس الحريري وسط تصفيق حار.

الحريري

ثم ارتجل الرئيس الحريري كلمة استهلها بالاشارة الى "وجود مجموعة مشاريع يفترض ان يبدأ تنفيذها للحفاظ على خصوصية الاشرفية وطابعها، وتأمين سهولة التنقل في شوارعها. وسبق ان وضعت مخططات قبل زهاء ٢٠ عاما او اكثر، ونحن نعيد النظر فيها. للحفاظ على خصوصية هذه المنطقة وطابعها التاريخي ونسيجها الاجتماعي الذي تتميز به. ونأمل في ان يتم اعلانها. واعتقد انها ستلقى قبولاً لدى سكان الاشرفية".

وانتقل الى قضية القرارين اللذين اتخذهما مجلس الوزراء في استيراد السيارات والمنتجات الزراعية. فقال: "تتميز بلادنا باقتصادها الحر، وسيظل حراً، ولا خوف عليه. والمبادرة الفردية اساسية، وانا حريص على الاقتصاد الحر والمبادرة الفردية بقدر حرص جميع اللبنانيين. وقد اصدر مجلس الوزراء قرارين، اعتبر انهما غير شعبيين، الاول يتعلق باستيراد السيارات والثاني بالمنتجات الزراعية".

وتوقف عند القرار المتعلق باستيراد السيارات، فشرح ان "هدفه الاساسي هو تخفيف عدد السيارات المستعملة المستوردة، علماً "ان عشرات الاف السيارات التي تراوح قيمتها من ٥٠٠ دولار الى الفي دولار تدخل لبنان، فيفرح بها الشارون. وبعد شهرين نجدها في الشارع، عاجزة عن السير، ولا يصرف عليها المال لجعلها تسير".

وقال: "حاليا، نحن نبني، ونفتح الطرق والانفاق ونتكلف عليها. وان ازدياد عدد السيارات قبل الانتهاء من البنية التحتية سيجعل الحياة في لبنان صعبة جداً، وخصوصاً على صعيد التنقل. وجميع المواطنين يعانون صعوبات التنقل(...) وان عدد السيارات ازداد نحو ٤٠٠ الف سيارة من اربعة اعوام الى اليوم. فالى أين ستقودنا هذه المسألة؟

وتابع: "كان علينا ان نختار امراً من امرين:اما ان نمنع استيراد السيارات وهذا امر مستحيل. واما ان نتخذ هذا القرار للحد من الاستيراد. ومن جعل شوارع بيروت مرأباً لنفايات السيارات(...)".

وتوقف عند القرار المتعلق بالمنتجات الزراعية فقال: "هناك هجرة من الريف الى المدينة. واهالي بيروت يشعرون بكثافتها وضخامتها. الهجرة من البقاع والجنوب الى بيروت، ومن الشمال في اتجاه بيروت او مدن الشمال. ما هو الحل؟ غالباً ما سمعنا حلولاً مثل فتح الطرق وانشاء المدارس والمستشفيات. ونحن نفتح الطرق وننشئ المدارس والمستشفيات. ولكن كيف يعيش الناس؟ لا يكفي ان نؤمن الطريق والهاتف والمياه والمدرسة والمستشفى، فالمواطن يجب ان يعيش. كيف؟ بواسطة العمل".

وتابع: "لا صناعات لدينا في المناطق، لكنها تنشأ حالياً، ونحن نشجعها. كذلك يجب ان نشجع الزراعة. فالشعب اللبناني شعب مزارعين من جهة، وشعب يؤمن الخدمات من جهة اخرى. وانا اوافق على ان يكون لبنان دولة خدمات سياحية ومالية واقتصادية وتجارية. ويجب ان يكون كذلك. ولكن هل يمكن ان يكون دولة خدمات ١٠٠ في المئة؟ لنقل انه ٧٠ في المئة دولة خدمات و٣٠ في المئة امور اخرى كي نسمح للناس بالعمل. واذا لم نتركهم يعملون ونؤمن لهم العمل، فلن يسعد اي منا في مسكنه، ولا في محله. من هنا، جاء قرار مجلس الوزراء.

اعرف انه صعب التطبيق. ويتردد كلام كثير عن ان الاسعار قد ترتفع. نحن موجودون. واذا ارتفعت الاسعار نتخذ الاجراءات اللازمة. الموضوع ليس سهلاً وقد وجدت الحكومات السابقة صعوبة في خوض هذه المسألة، وتأجيلها لم يحلها بل زادها صعوبة. لذلك نقول للشعب ان امامنا سنة ونصف سنة او سنتين صعبتين. ويجب ان يتم التعاون بين الحكومة والمواطنين من اجل خلق مجالات عمل تتيح للناس البقاء في مناطقهم.

لقد قضينا على زراعة الحشيشة ولكن لا نقدر ان نقضي عليها ونقول للناس: افتحوا افواهكم للهواء. يجب ان يعيشوا. فاما ان يأتوا الى بيروت، او ان نجد لهم مجالات عمل في مناطقهم. ونحن لا نريد ان يأتوا الى بيروت، كذلك هم لا يرغبون في المجيء اليها. لذلك، يجب ان نجد لهم مجالات عمل في الزراعة والصناعة. وندعو جميع الناس الى الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة كي تتخطى البلاد هذه المرحلة، ولنكون جاهزين للانضمام الى الشركة الاوروبية واتفاق الغات".

ليس المهم ان تتمكن مجموعة من الناس في تحصيل المال بل ان يعمل جميع الناس. واذا لم نؤمن العمل للجميع، فهذا يعني ان لدينا مشكلة (...) وتأمين العمل للجميع يتطلب تضحية. واذا لم نتخذ هذا القرار، فان الناس سيلجأون الى زراعة الدخان والشمندر السكري والقمح، اي ان الدولة ستدفع الفرق للناس، مما يؤدي ان زيادة العجز والضغط على الوضع الاقتصادي والبطالة. وهذا لا يجوز".

وخلص: "اتمنى على جميع المواطنين ان يتفهموا القرارين وهما غير شعبيين، لدعم الانتاجية وزيادتها وفتح مجالات العمل. وكان لا بد منهما. وهما ليسا مقدمة لتغيير النظام الاقتصادي، ولا للتكامل الاقتصادي مع سوريا كما يدعي البعض. فلدى سوريا اقتصاد ووسائل عيش مختلفان عن اقتصاد ولبنان ووسائل عيشه (...) وهذه هي الوسيلة الوحيدة لجعل لبنان وطناً يتمتع بمقومات السيادة والحرية والاستقلال".

لوحة تذكارية

ثم توجه الرئيس الحريري والضيوف الى الجهة المقابلة للمنصة، حيث ازاح الستار عن لوحة تذكارية كتب عليها: "في عهد فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس الهراوي، وبرعاية، وحضور، دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رفيق الحريري، تم تدشين ساحة ساسين والشوارع المتفرعة، بعد تأهيلها، وذلك يوم الجمعة في ١٣ حزيران ١٩٩٧".

وتجدر الاشارة الى انه بتدشين ساحة ساسين ينطلق "اسبوع الاشرفية" الذي يختتم بمهرجان عيد الموسيقى، ويتخلله سحب "توميولا" على جيب "باجيرو" احمر.

وفي دردشة مع الصحافيين، قال رئيس مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى نور الدين غزيري ان "تجديد ساحة ساسين شمل بنيتها التحتية من شبكات المجارير والمياه والكهرباء والهاتف، ولوازم الانارة، والارصفة والطرق والممرات الخاصة بالمقعدين واشارات السير والاشارات الضوئية". واشار الى ان "تأهيل الساحة ومتفرعاتها تطلب عشرة اشهر من العمل، وكلف زهاء ٣ ملايين ونصف مليون دولار، وقد امنت بلدية بيروت التمويل".

وبشّر بأن "تجديد ساحة ساسين هو البداية لتجديد شوارع وساحات اخرى في بيروت. وقد وضع مخطط لتغيير وجهات السير في بعض شوارع بيروت، ومنها منطقة ساسين".

ردود فعل على الاعتراف الاميركي بالقدس: اطلاق رصاصة الرحمة على المفاوضات

تواصلت امس ردود الفعل على قرار مجلس النواب الاميركي الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل.

الحص

الرئيس سليم الحص: "جاء قرار مجلس النواب الاميركي الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل ونقل السفارة الاميركية نهائيا اليها بمثابة اطلاق رصاصة الرحمة على محادثات التسوية بين العرب واسرائيل. واذ يتناقض هذا القرار مع الاتفاق المعقود مع الفلسطينيين والذي ينص على ارجاء بت موضوع القدس حتى المرحلة النهائية من المفاوضات، فانه يأتي اليوم ليشجع اسرائيل على المضي قدما في التوسع في سياسة الاستيطان التي كان من شأنها اخراج المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية عن مسارها وتعريض مسيرة التسوية برمتها الى خطر التوقف نهائيا. هذا مع العلم ان موضوع القدس لا يهم الفلسطينيين فحسب، وانما يهم جميع العرب، لما تتمتع به المدينة المقدسة من مكانة لدى المسلمين والمسيحيين على السواء. اننا نضم صوتنا الى اصوات مستنكري الانحياز الاميركي الاعمى لاسرائيل على حساب الدور الذي كان يفترض بالولايات المتحدة الاميركية ان تؤديه في محادثات التسوية، وهو دور الوسيط النزيه، هذا الدور الذي يبدو ان الولايات المتحدة مصرة على التخلي عنه بمنهجية عجيبة من خلال دعم اسرائيل، حتى في اعتداءاتها على حقوق العرب ومقدساتهم. وقد كان للبنان من سياسة الانحياز هذه نصيب وافر".

كرامي

الرئيس عمر كرامي: "هذا القرار ليس جديدا، ففي العام الماضي اتخذوا قرارا مماثلا. ولا أحد منا لا يعرف ان اميركا منحازة مئة بالمئة الى اسرائيل. وقد رأينا ان كل الجهود الاميركية في هذه المنطقة موجهة الى مصلحة اسرائيل. وحتى في الامور الانسانية العادلة نراها تستعمل حق الفيتو لئلا تمس اسرائيل ولو معنويا بأشياء ترتكبها. ويشجع اميركا على هذه المواقف هذا الوضع العربي المفكك والمخزي. فنحن قبل ان نطلب من الاميركيين ومن الاسرائيليين يجب ان نطلب من انفسنا. فهذا الوضع يتطلب وقفة ضمير وصحوة، وخصوصا ان الامور وصلت الى مقدساتنا بعد حقوقنا وكرامتنا. ومع ذلك نرى بعض الدول العربية تفتش عن مصالحها لتحمي انظمتها، بينما الدولة الوحيدة التي تقف في وجه ذلك هي سوريا والى جانبها لبنان. اما الدول الباقية فتقوم في شكل او آخر بالتطبيع او باتصالات من تحت الطاولة. ورغم كل المواقف الاسرائيلية المتعنتة لا نرى اي مواقف عربية جدية تتصدى للتطبيع وتأخذ قرارات تصلّب المواقف العربية وتقويها وتجعل اميركا واسرائيل يشعران بأن مثل هذه القرارات لا يمكن ان تمر.

لذلك نحن نستنكر ما اتخذه الكونغرس الاميركي من قرارات. واعتقد جازما ان الامة العربية اذا لم تسر في الطريق الصحيح فلن تستطيع المواجهة. وعلى الشعب العربي ان يصحو ويتخذ المواقف القوية التي تجبر الحكومات والانظمة على ان تعود الى دينها وضميرها".

الخليل

النائب علي الخليل: "ان القرار الصادر عن مجلس النواب الاميركي والمتعلق باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل يقضي على عملية السلام وينسف ما تبقى من أمل في معاودة مفاوضات السلام. هذا "الفيتو" الاميركي المزدوج والمترافق مع اقدام العدو على بناء مستوطنة القدس الشرقية يؤكد رعاية الولايات المتحدة الاميركية للتحالف الاسرائيلي التركي الذي يعمل ليس على حصار لبنان وسوريا والعراق فحسب بل على حصار العالم العربي. ان هذه التوجيهات يجب ان تواجه بتضامن عربي حقيقي يؤكد حقنا في مقاومة الاحتلال والعمل على ازالته. وتجلى ذلك في مؤتمر القمة العربي والقرارات الصادرة عنه، بالاضافة الى القرارات الصادرة عن مؤتمر البرلمانيين العرب ومجلس الجامعة العربية التي اكدت رفض التطبيع ومقاطعة اسرائيل ودرء الاخطار المحدقة بالعرب (...)".

سكرية

النائب اسماعيل سكرية استنكر "قرار مجلس النواب الاميركي اعلان القدس عاصمة موحدة لاسرائيل، لما فيه من تحد لمشاعر الامة العربية، وابناء الديانتين الاسلامية والمسيحية ولقيمهما الروحية التي تمثلها مدينة القدس. ان مثل هذا القرار هو التأكيد على مضي الولايات المتحدة الاميركية في سياستها البعيدة عن الوسيط النزيه في ايجاد حل شامل وعادل لمسألة الصراع في الشرق الاوسط (...)".

● مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني: "لم يفاجئنا قرار الكونغرس الاميركي بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة ابدية لاسرائيل، ومطالبة بتأمين مئة مليون دولار اميركي لاجراءات نقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس المحتلة، فنحن كنا نتابع المواقف والتصريحات العدوانية لرئيس البرلمان الاميركي نيوت غينغريتش الذي طالما ايد اسرائيل في مواقفها ضد الفلسطينيين. ان اعتراف مجلس النواب الاميركي بالقدس عاصمة موحدة وابدية لاسرائيل يدل على مدى الدعم الاميركي للاحتلال الاجنبي العبري في فلسطين المتمثل باسرائيل، وهو اعتراف يفضح النيات الاسرائيلية والاميركية ضد العرب، ويشجع اسرائيل على مزيد من الظلم والارهاب ضد الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة، وعلى مزيد من التهديد للعرب وبخاصة لبنان وسوريا. ويأتي هذا الاعتراف دعوة صريحة الى الحرب لا الى السلام الذي اصبح بموجب هذا الاعتراف بمثابة خدعة للعرب (...)".

● قائم مقام شيخ عقل الطائفة الدرزية الشيخ بهجت غيث: "ان اعتراف مجلس النواب الاميركي بالقدس عاصمة للدولة العبرية وتخصيص الاموال الطائلة لنقل السفارة الاميركية اليها يكشف الوجه البشع للوحش الصهيوني المتسلط على العالم بأسره من خلال تحكمه بالقرار الاميركي وخداع المجتمع الدولي باظهار الرغبة في اكمال محادثات السلام من جهة، ومن جهة اخرى الالتفاف على مجمل مراحل هذه المحادثات المتعثرة والاتفاقات المبرمة برعاية اميركية ودولية للوصول الى بت الوضع النهائي لمدينة القدس، وهي مهد الحضارات والديانات والمقدسات المسيحية والاسلامية، ومحور كل المحادثات ولب المشكلة والعقدة المستعصية التي تأجل بحثها الى النهاية. فاذا بقرار مجلس النواب الاميركي الصادر نتيجة الضغط الصهيوني المؤثر يستعجل تلك النهاية ويسد كل نوافذ الامل في السلام ويضع العرب والمسلمين والعالم اجمع في زاوية الخيار الصعب. فأما الاستسلام والخضوع والركوع امام الفرعون الصهيوني وحاميه الاميركي، واما المواجهة الحتمية التي لا بد منها مع نهاية هذا القرن حيث يتفاقم الشر ويعلو زبد الباطل ويتلبد الافق بسحب التعقيدات والازمات المستعصية الحلول محليا واقليميا ودوليا (...)".

● النائب السابق محمد قباني: "لقد تجاوز الانحياز الاميركي الى اسرائيل مع قرار مجلس النواب الاميركي حول القدس كل منطق. فهو عندما يعترف بالقدس عاصمة موحدة لاسرائيل يضرب عرض الحائط بالقرارات الدولية والحقوق التاريخية لعرب فلسطين اصحاب الارض الشرعيين وحقوق المسلمين والمسيحيين في المدينة المقدسة. لم يبق شيء من عملية السلام التي تدعي الولايات المتحدة انها ترعاها، فاذا بها هي التي تقضي عليها وتشجع اسرائيل على المضي في عدوانها وتوسيع نطاقه. فهل بقي امام الدول العربية عموما والسلطة الفلسطينية خصوصا سوى ايقاف كل الاوهام حول السلام المزعوم وتحقيق تضامن عربي يقف في وجه التحالف الاميركي – الاسرائيلي المعادي للعرب، والذي انضم اليه الجيش التركي اخيرا، فتلغي اي تطبيع مع العدو؟ وهل هناك دولة عربية واحدة تستطيع ان تتنكر لعروبة القدس؟".

● الحزب التقدمي الاشتراكي: "ان القرار العدواني للكونغرس الاميركي باعتبار القدس عاصمة موحدة لاسرائيل بالاضافة الى كونه يستهدف ما يسمى التسوية السلمية ومساراتها وتحديدا منه المسار الفلسطيني، يعتبر تحديا تاريخيا خطيرا للعرب وللمسلمين والمسيحيين في كل انحاء العالم. لقد استبقت الولايات المتحدة، وهي راعية الحروب في العالم، كل المحادثات والمحاولات وانطلقت لتحدد على طريقتها بعض الصيغ النهائية فتلحق القدس بالكيان الصهيوني، الامر الذي يحتم علينا المبادرة الى اتخاذ المواقف المناسبة في مواجهة هذا القرار ومنها:

اولا – اعتبار الولايات المتحدة الاميركية عدوا وبالتالي قطع كل العلاقات معها ومقاومتها بكل الوسائل ومنها مقاطعة البضائع الاميركية.

ثانيا – الدعوة الى مؤتمرات شعبية على امتداد الوطن العربي لشجب موقف الولايات المتحدة وادانته واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهته.

ثالثا – دعوة كل الدول العربية الى قمة طارئة يصير من خلالها الى اقرار سلسلة خطوات في مواجهة هذا العدو الاميركي.

رابعا – دعوة المراجع العالمية الاسلامية والمسيحية الى التحرك لانقاذ القدس بما ترمز اليه على مستوى هاتين الديانتين.

خامسا – دعوة دولة قطر الى الاعلان فورا عن الغاء المؤتمر الاقتصادي الشرق الاوسطي كحد ادنى من التعبير عن رفض هذا القرار.

سادسا – القيام بأوسع حملة عالمية للتنديد بهذا القرار الذي يعلن حربا لن تنتهي ويحمل الولايات المتحدة كل التبعات الناجمة عنها".

● "حزب الله": "يأتي هذا القرار دليلا اضافيا على تكامل السياسة الاميركية – الاسرائيلية في المنطقة، فهو يأتي بتوقيته ودلالاته في سياق جملة اجراءات ضاغطة ترمي الى اسقاط المنطقة بأكملها امام مشروع الهيمنة الاميركية – الاسرائيلية المشتركة التي لم تكن عملية التسوية المزعومة في يوم من الايام الا وسيلة من وسائل فرضها وتكريسها. ان استمرار العدو الصهيوني في اجراءات تهويد القدس والمضي في انشاء مستوطنة جبل ابو غنيم، وتكثيف عمليات مصادرة الاراضي، والاعلان عن خطة نتنياهو لتقسيم الضفة الغربية التي تؤدي الى احكام السيطرة الاسرائيلية عليها بالتزامن مع التبني الاميركي لسياسة نتنياهو وشروطه المتشددة حيال عملية التسوية، وبروز المفاعيل الخطيرة للتحالف الامني – العسكري – السياسي التركي الاسرائيلي المدعوم اميركيا، وما يرتبه من آثار خطيرة على استقرار المنطقة ويهدد امنها المباشر ولاسيما في سوريا ولبنان والجمهورية الاسلامية في ايران عبر التهديدات المعلنة، والغزو العسكري التركي لشمال العراق، وما يرافق ذلك من ضغوط اميركية على العرب ليمضوا قدما في عملية التطبيع مع العدو كما

الوطنيون الاحرار: اللبنانيون يعيشون على فوهة بركان مهدد بالانفجار

لاحظ المجلس الاعلى لحزب الوطنيين الاحرار "ان اللبنانيين باتوا يعيشون على فوهة بركان اقتصادي اجتماعي مشتعل ومهدد بالانفجار في اي لحظة".

عقد المجلس الاعلى للحزب امس اجتماعه الاسبوعي برئاسة دوري شمعون، واصدر البيان الآتي: "ان موضوع الضرائب والرسوم التي اقرها مجلس الوزراء اخيراً يستأثر بالاهتمام. وهو يفرض نفسه بالحاح اليوم نظراً الى انعكاساته الخطيرة على طبيعة النظام الاقتصادي في لبنان وعلى مستوى معيشة الشعب اللبناني وحياته اليومية. ونحن نبدي حياله الملاحظات الآتية:

أ – ان الزيادات العشوائية تكشف حال القلق التي يتخبط فيها الحكام، كما تكشف حال العجز المتفاقم في الموازنة وتعبر بوضوح عن انعدام النظرة الموضوعية الى مسائل الاقتصاد واعادة الاعمار، كما عن غياب سلم الاولويات، او قلبه رأساً على عقب بما لا يراعي مستلزمات المرحلة الدقيقة التي يجتازها الوطن.

ب – ان طبيعة الاجراءات معطوفة على اداء اهل الحكم السياسي وعلى توجههم غير الديموقراطي، تجعلنا نتوجس خيفة من دنو الوقت لتنفيذ مخطط الهدف منه شل النظام الاقتصادي اللبناني الحر وتحويله نظاماً ليس عاجزاً عن المنافسة فحسب، بل لقمة سائغة للهيمنة على قرار لبنان وقدراته.

ج – نلاحظ ان الدلائل، بعد تذويب الطبقة الوسطى وازالتها، تشير الى نية مبطنة في ايجاد طبقات اجتماعية جديدة تضاف الى طبقة الفقراء الذين اصبحوا يشكلون السواد الاعظم من الشعب اللبناني.

د – اذا كنا نؤيد اي قرار يهدف الى حماية الانتاج الوطني بزيادة الرسوم الجمركية على المواد الرديفة المستوردة مثلاً، فاننا من منطلق حرصنا على التبادل الحر وعلى مراعاة الاتجاهات الدولية ومبادئ منظمة التجارة العالمية والتجمعات والدول التي يربط لبنان بها تاريخ من العلاقات الاقتصادية والتجارية، اننا من منطلق حرصنا هذا نعارض بشدة اي اجراء يقصد منه لجم حركة الاستيراد والتصدير.

٥– ان محاولة تغطية القرارات، او التخفيف من وطأتها، تتميز اما بالسذاجة المفتعلة، وإما هذا الارجح، باستغباء اللبنانيين. ونحن نسأل: هل ستطبق الاجراءات المتخذة على جميع المنتجات غير اللبنانية، ام ستستثنى بعضها لحجج واعتبارات معروفة؟ هل يهدف شل قطاع تجارة السيارات الى الحد حقيقة من السيارات القديمة التي اصبحت "خردة" على حد قول بعضهم؟ وما دور دوائر الميكانيك في ذلك؟ وهل تم توزيع النقل المشترك على المناطق واصبح مؤهلاً لسد حاجات الطبقات المسحوقة التي لم يعد يرعى لها اي حق من حقوقنا المشروعة؟

و – تعليقاً على الدعو التي اطلقها الشيخ صبحي الطفيلي، وناشد فيها المسيحيين التجاوب نقول: ان مناداة المسيحيين هي مناداة لكل اللبنانيين لانهم باتوا يعيشون على فوهة بركان اقتصادي اجتماعي مشتعل، ومهدد بالانفجار في اي لحظة.

اخيراً، درس المجتمعون موضوعات حزبية وادارية متعددة، واحيطوا علماً بقرار الادعاء الحزبي الرامي الى فصل امين الاعلام السابق السيد انطوان الشويري من الحزب، واجمعوا على احالة الادعاء على المجلس التأديبي ليتخذ القرار المناسب في شأنه".

بري ونصرالله في عين التينة

في لقاء هو الاول بعد افطار رمضاني جمعهما في شباط الفائت.

اجتمع مساء امس رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة بالامين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله ورئيس كتلة "الوفاء للمقاومة" السيد ابرهيم امين السيد. وحضر الاجتماع الوزيران ايوب حميد ومحمود ابو حمدان.

وافادت مصادر بري ان البحث تناول "الوضعين المعيشي والحياتي، وتطورات الموقف في الجنوب والبقاع الغربي وصولا الى الوضع الاقليمي وبخاصة الاتفاق التركي – الاسرائيلي ومخاطره".

واتفق الطرفان "على رص الصفوف في مواجهة كل الاحتمالات حرصا على وحدة لبنان وتعزيز المقاومة وتدعيم المشاريع الآيلة الى تخفيف الحرمان والضائقة المعيشية".

من ناحية ثانية هنأ بري لبنان "بنتيجة التصويت امس في الجمعية العمومية للامم المتحدة" واعتبره انتصارا لدماء قانا على آلات المجازر الاسرائيلية مبديا اسفه مرة اخرى لعدم تمكن الادارة الاميركية من التنصل لتبعية اسرائيل وليس العكس".

وكان التقى في دارته في المصيلح وزير البيئة اكرم شهيب والنائب اغوب جوخادريان ومحافظ النبطية محمود المولى والوزير السابق فايز شكر وقائمقام صور حسين قبلان، وممثل المرجع الشيعي آية الله السيد علي السيستاني.

ردود فعل على الاعتراف الاميركي (تتمة)

هو حاصل في الضغط لعقد مؤتمر الدوحة الاقتصادي. في وقت تستمر واشنطن في الدفاع عن الكيان الصهيوني في المحافل الدولية وتغطية جرائمه باستخدام حق النقض لمنع ادانة السياسة الاستيطانية، او بالضغوط المباشرة لمنع الامم المتحدة من تبني قرار يلزم العدو تعويض خسائر مقر الامم لمتحدة الذي حصلت فيه مجزرة قانا في اثناء عدوان نيسان (...)".

● الحزب السوري القومي الاجتماعي – المجلس الاعلى برئاسة انعام رعد: "ان تصويت كونغرس الولايات المتحدة الاميركية على اعتبار القدس عاصمة موحدة لاسرائيل ليس خطوة مستغربة تقدم عليها واشنطن، وهي التي شكلت على امتداد اعوام الصراع مع العدو الصهيوني سندا وحليفا له تذرع بانه راع للسلام، بينما هو في الحقيقة راع ومسؤول عن مجزرة اغتصاب حقوقنا القومية ومقدماتها بقتل اطفالنا ونسائنا وشيوخنا وتدمير قرانا ومدننا. ان تزامن هذه الخطوة الاميركية مع قيام التحالف العدواني التركي – الصهيوني الاميركي ضد سوريا قلعة الصمود القومي يضع المنطقة برمتها امام تحد صارخ، مما ينذر باخطار جمة تهدد الامن والاستقرار في المنطقة والسلام في العالم.

ان الولايات المتحدة الاميركية التي استعملت "الفيتو" ضد اجماع اكثر من مئة دولة على ادانة الاستيطان الصهيوني في جبل ابو غنيم، ومن ثم استعملته ضد اجماع الدول كلها على قرار الزام العدو دفع تعويضات عن قصف مراكز القوة الدولية في قانا، باتت طرفا ليس منحازا للعدو الصهيوني فحسب، انما باتت طرفا رئيسيا مكشوفا الى جانب العدو ضد امتنا وقضايانا وحقوقنا(...)".

● رئيس "جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية" الشيخ حسام قراقيرة، "في الوقت الذي تستمر سياسة الاستيطان وتقع المواجهات بين قوات الاحتلال الصهيونية والشعب الفلسطيني في غزة الذي تظاهر احتجاجا على مصادرة اراض في رفح لتوسيع احدى المستوطنات، وفي الوقت الذي تستمر سياسة التعنت التي يقودها بنيامين نتنياهو وفريق عمله المتطرف، يفاجأ العالم بقرار مجلس النواب الاميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني. ان هذا القرار الذي يشكل سابقة خطيرة واشارة سياسية واضحة اطلق النار على قطار السلام المتوقف منذ مدة بعيدة، وهو نقيض للدور الاميركي الذي قيل عنه انه دور الراعي لعملية السلام، فضلا عن كونه اساءة الى المشاعر العربية والاسلامية ومساسا بمسألة اساسية ومحورية لا ترتبط فحسب بالقضية الفلسطينية بل بالقضية العربية وبمشاعر مئات الملايين من المسلمين (...)".

● "حزب الاتحاد الاشتراكي العربي" في بيان امس: "مرة جديدة تؤكد الولايات المتحدة الاميركية انها في جبهة عدوان واحدة مع الكيان الصهيوني وضد الامة العربية. وما القرار الصادر عن الكونغرس الاميركي بتوفير الاموال اللازمة من اجل نقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس الا صورة من التنافس بين اطراف السلطة الاميركية على تأكيد هذا الانحياز الاميركي السافر الى العدو".

● "تجمع اللجان والروابط الشعبية" دعا "القوى العربية الحية في الوطن العربي وفي المهاجر الى تصعيد تحركها في وجه الانحياز الاميركي الفاضح عبر برنامج عمل متكامل على مختلف المستويات".

● "هيئة العمل الوطني الفلسطيني في لبنان" اصدرت بيانا طالبت فيه مجلس الشيوخ الاميركي بالغاء القرار فورا "لان تنفيذه يهدد عملية السلام بكاملها".

● من مراسل "النهار" في صور ان منظمة التحرير الفلسطينية وزعت بيانا اعتبر ان "القرار الاميركي جاء عربون تقدير لسياسة نتنياهو التي نسفت كل اسس عملية السلام". وطالب العالم بـ"ان يقف الى جانبنا للحؤول دون تجدد دورة العنف في المنطقة والعالم".

● وزع بيان باسم "حركة المقاومة الاسلامية – حماس – فلسطين" جاء فيه: "ان القرار الاخير ضربة جديدة لمشروع التسوية ولكل المراهنين عليه، وهو موقف يحتم على انصار ما يسمى بمشروع التسوية في الجانب العربي، وخصوصا قيادة منظمة التحرير وسلطتها لادارة الحكم الذاتي التوقف عن السعي خلف سراب السلام مع العدو واوهام استعادة الحقوق من خلال المفاوضات. ان ردها العملي على القرار الاميركي الجديد يجب ان يكون تمزيق ما تبقى من الاتفاقات ومشاريع التسوية التي مهدت الطريق لصدور مثل هذه القرارات الرامية الى منح الاحتلال الصهيوني شرعية دولية لتكريس الامر الواقع".

في بكركي

استقبل البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير امس في بكركي، السفير سيمون كرم والشيخ وديع الخازن والامين العام للمجلس الحقوقي البريطاني للشرق الاوسط ابرهيم كنعان الذي قال: "ليس هناك مشروع متكامل عن قانون الانتخاب. وهذا شيء في اعتقادي لا يجوز طرحه في لبنان بعد التجربة المرة والفاشلة التي مررنا بها في الانتخابات النيابية الاخيرة. ان اي طرح يجب ان يكون متكاملا، لا مجرد عملية بالون اختبار.

ورداً على سؤال آخر قال: "اعتقد ان هناك ثقة مفقودة يجب اعادة بنائها بين الشعب والسلطة، ومن اجل ذلك يجب ان يكون هناك حكم، لانه لا يمكننا ان نبني هذه الثقة عبر مشاريع وافكار تطرح هنا وهناك، لذلك نحن وجدنا ان المجلس الدستوري هو اقرب الى هذا الموضوع. ومن عنده طرح افضل من المجلس الدستوري فليتفضل به. ولكن من المفروض ان تبنى الثقة وهذا من اهم الطروحات لان الثقة ضرورية لبناء الوطن".

الحسن التقى اركان الدولة الصينية وسمع كلاما مؤيداً للقرار ٤٢٥

افادت "الوكالة الوطنية للاعلام" الرسمية في رسالة لها من بكين ان الامين العام لوزارة الخارجية السفير ظافر الحسن الذي يزور الصين، التقى امس رئيس مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني تشيان تشي شينغ الذي أشاد بـ"السياسة الحكيمة التي تنتهجها الحكومة اللبنانية والتي نجحت في اعادة الامن والاستقرار الى لبنان ووضعته على خطى الاعمار والتنمية" متمنياً ان يستعيد لبنان دوره المميز في الشرق الاوسط.

وابدى تشيان "ارتياح حكومته الى الزيارات المتبادلة بين لبنان والصين على اعلى المستويات"، مؤكداً "ضرورة استمرار التواصل بين المسؤولين في البلدين".

وحضر اللقاء السفير اللبناني فريد سماحة وعن الجانب الصيني مساعد وزير الخارجية هي بي دينغ والمدير العام لشؤون غرب آسيا وشمال افريقيا في الخارجية الصينية موسيكي.

وتناول وزير الخارجية الصيني والحسن العلاقات الثنائية والوضع في الشرق الاوسط وخصوصاً اثار تجميد مفاوضات السلام. واتفق الجانبان على "ضرورة الحفاظ على استمرار العملية السلمية وفق مبادئ مؤتمر مدريد ومعاودة المفاوضات من النقطة التي كانت وصلت اليها". وأكد ان "الصين تقف بجانب لبنان وهي مع تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥".

بدوره، أشاد الحسن بالتعاون القائم مع الصين في المحافل الدولية وجدّد الدعوة الرسمية الموجهة الى تشيان لزيارة لبنان.

وكان عقد مساء الخميس مؤتمراً صحافياً في مقر السفارة اللبنانية في بيجينغ حضره مراسلو التلفزيون الصيني واذاعة الصين الدولية ووكالة انباء الصين الجديدة "شينخوا" وصحيفة "الشعب" ومجلة "الصين اليوم"، تحدث فيه عن زيارته وعن تطور العلاقات بين لبنان والصين والتقدم الذي احرزه لبنان خلال الاعوام الماضية على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعن دور لبنان المستقبلي في مجالات المال والعمران والانماء والسياحة والثقافة.

وزارة المهجرين تهيب بالقضاء مراعاة الظروف القاسية للمهجرين

اهابت وزارة شؤون المهجرين بالقضاء "ان يحكم بالعدل في قضية المهجرين، وان يراعي الاوضاع الانسانية والظروف القاسية التي ارغمتهم على اشغال مساكن الآخرين وممتلكاتهم بغير وجه حق، كي تأتي احكامه وان يكن لا بد منها عادلة ومنسجمة مع ظروف من دفع غالياً نتيجة غياب العدالة والدولة والقانون".

جاء ذلك في بيان لمصدر مسؤول في الوزارة قال فيه: "منذ صدور قرار مجلس الوزراء الرقم ٨١ تاريخ ١٩٩٦/١٢/٤ والذي الغى العمل بمضمون القرار الرقم ٢٥ تاريخ ١٩٩٤/٢/٢٣ وقضى بالطلب من وزارة الداخلية تنفيذ الاحكام القضائية والقرارات الصادرة عن النيابات العامة باخلاء شاغلي بيوت الآخرين بصورة غير قانونية من دون الرجوع الى وزارة شؤون المهجرين للتثبت من صفتهم التهجيرية، مانعاً بالتالي عليها التدخل لطلب التريث في تنفيذ هذه الاحكام والقرارات في حق المهجرين منهم الى حين معالجة اوضاعهم.

ومنذ الاعلان الصادر عن مجلس الوزراء نفسه في ١٩٩٧/٣/١٩ عن تجميد هذا القرار، لا تزال مئات المراجعات ترد يومياً الى الوزارة شاكية الاستمرار في صدور احكام وقرارات من هذا النوع، وطالبة التدخل للمعالجة. كما ان العشرات منها لا تزال تأخذ طريقها الى التنفيذ الفعلي مستهدفة اسراً مهجرة لم تتأمن عودتها بعد الى مساكنها في مناطق اقامتها الاساسية، ملقية بها في العراء، او جاعلة منها لاجئين جدداً عند الاقارب والاصدقاء... علماً ان اعلان تجميد العمل بمضمون القرار ٨١ واضح وصريح، ولا يحتاج الى اي اجتهاد او تفسير، وان كان ينقصه وضع آلية معالجة تأثيراته التي اسند وضعها الى لجنة وزارية كان يفترض ان تضم ممثلين عن وزارات العدل والداخلية وشؤون المهجرين ويرئسها دولة رئيس الوزراء.

ولأن تأليف هذه اللجنة واجتماعها بقيا حتى الآن عرضة للمماطلة وفي اكثر النيات براءة عرضة للاغفال او النسيان، فان الخطة الطارئة والعاجلة التي احدثتها وزارة شؤون المهجرين انقاذاً للموقف ولمواجهة مفاعيل القرار ٨١ وتأثيراته السلبية تجاه المهجرين، بمنح من صدر في حقهم احكام قضائية بالاخلاء، وبعد التحقق من وضعهم التهجيري تعويضاً مالياً يساعدهم ولو موقتاً على تدبير امورهم، منطلقة بذلك مما نص عليه قانون انشائها، ومستندة الى السياسة الحكومية المتبعة في اكثر من منطقة والرامية الى عدم السماح برمي اي اسرة في الشارع وعدم استخدام القوة او العنف لارغام حتى غير المهجرين على ترك اماكن اقامتهم قبل تأمين الحلول السكنية لهم بشتى الطرق السلمية. غير ان هذا التدخل بقي غير كاف لحل المشكلة كاملة، اذ ان الكثير من هذه الاحكام القضائية والقرارات قد رتب على المهجرين غرامات واعباء مالية توازي اضعاف اضعاف اي تعويض يمكن ان يمنح لهم، ضارباً عرض الحائط بكل الظروف التي واجهت المهجرين ولا تزال نتيجة الحرب والتهجير والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، واضعة اياهم امام ملاحقات قضائية وقانونية من نوع آخر لا يقوى على حملها اي ثري اصلاً سواء كان في الحرب او في السلم.

فمن غرامات وصلت الى حدود ٢٠ الف دولار اميركي الى حجز الممتلكات فاننا نخشى اذا ما استمر التمادي على هذه الحال ان تتطور الاحكام لتصل الى قرار السجن وتنفيذه لعل في ذلك في رأي المتمادين والساكتين هو الحل السكني الملائم للمهجرين.

ان ما صدر اخيراً الى غاية الآن من احكام وليس آخرها طبعاً هو الذي طاول المواطن طانيوس حاموش المهجر من بلدة المنصورية والذي دمر منزله فيها خلال الاحداث باخلائه عن المنزل الذي يقيم فيه في جديتا وتغريمه مبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية رغم كل الادلة المادية المثبتة في تحقيقات القوى الامنية ووزارة شؤون المهجرين والتي تؤكد وضعه التهجيري وكذلك حال مسكنهم المدمر المشابهة لمعظم مساكن آل الحاموش في المنصورية.

واذا ما اوردنا حال الحاموش فان عشرات الحالات المشابهة تواجه يومياً عمل الوزارة وان مئات الصفحات لن تكون قادرة على استيعابها. ان وزارة شؤون المهجرين ازاء هذا الواقع المؤلم الذي يواجهه المهجرين والمآسي التي تلاحق الكثيرين منهم واحترامها لاحكام القضاء وقراراته، فهي وانطلاقاً من حقها القانوني بما منحها اياه قانون انشائها وانسجاماً مع قضية المهجرين الوطنية والانسانية والاجتماعية تهيب بالقضاء اولاً ان يحكم بالعدل وان يراعي الاوضاع الانسانية والظروف القاسية التي ارغمت المهجرين على اشغال مساكن الآخرين وممتلكاتهم بغير وجه حق كي تأتي احكامه التي وان كان لا بد منها، عادلة ومنسجمة مع ظروف من دفع غالياً نتيجة غياب العدالة والدولة والقانون، ونتيجة تشريع المحرمات طوال اكثر من سبعة عشر عاماً من سنوات الحرب.

ان الوزارة التي تقدر للقضاء دوره وعليه تعوّل ان يعاد الى صاحب الحق حقه اياً كان، تهيب به وبرجالاته وتناشدهم ان يأخذوا في الاعتبار في الاحكام التي يصدرون النواحي الانسانية للمهجرين والظروف التهجيرية التي الحقها بهم القرار ٨١ والاستمرار في تطبيقه، وتلك التي تلحقها غرامات الاحكام القضائية وقرارات النيابات العامة واعباؤها لعل في ذلك ما يخفف عنهم جروح التهجير ويعوض عنهم ولو معنوياً المماطلة الحكومية الرسمية تجاه حل مشاكلهم. ان وزارة شؤون المهجرين التي آلت على نفسها ايجاد الحل لقضية المهجرين لن تألو جهداً في توفير المعالجة الملائمة لكل المهجرين وحمايتهم حتى تأمين عودتهم الى ديارهم بكرامة والعمل بكل امكاناتها لتوفير خلق افضل الظروف الملائمة لهم والسعي لدى كل المعنيين لترسيخ هذه العودة وتحصينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فقضية المهجرين تبقى القضية الوطنية الام وبحلها يحل الاستقرار وتتحقق الوحدة ويتكرس السلم الاهلي".

على صعيد آخر، افادت مصادر وزير شؤون المهجرين وليد جنبلاط انه سيعاود نشاطه في الوزارة كل ثلثاء ابتداء من الاسبوع المقبل.

صباح: فلسطين في أسوأ المراحل

اعتبر البطريرك الاورشليمي للاتين ميشال صباح ان الوضع في فلسطين حاليا "في اسوأ المراحل، وخصوصا في ما يتعلق بالامل في تحقيق عملية السلام، وذلك بسبب الموقف الاسرائيلي الذي يفرض شروطا خاصة به لتحقيق السلام تنتقص من كرامة الشعب الفلسطيني وحريته، وكذلك بسبب موقفه المتشدد من قضية القدس".

وقال في حديث: "ان الوضع المسيحي هناك هو طبعا جزء من الوضع الفلسطيني العام، من حيث الحياة العامة والسياسة والاقتصاد والاجتماع. المسيحي في فلسطين مثله مثل غيره لا أكثر ولا أقل".

ووصف "المؤتمر العلماني الاول للشرق الاوسط"، الذي شارك في افتتاحه، بأنه "ظاهرة ايجابية جدا، وخصوصا انه المؤتمر الاول الذي يسعى الى سماع المؤمنين العلمانيين في الكنيسة، الى توعيتهم على دورهم فيها والتوفيق بين الحياة الدينية في الكنيسة والمفاهيم المدنية ومتطلبات الحياة العصرية في السياسة والاقتصاد والمجتمع".

وعن زيارة البابا يوحنا بولس الثاني للبنان وتأثيرها الشرق الاوسطي قال: "ما نحتاج اليه في لبنان وبقية الشرق المسيحي او الشرق المسلم، هو رجال صادقون مثل يوحنا بولس الثاني. فلم يصفق لرجل كما صفقنا له وذلك ليس عبثا انما لانه كان يحمل رسالة ويعيشها. نحتاج في هذا الشرق العربي – المسيحي – والمسلم على السواء الى اشخاص لا يسعون الى مصالح محدودة، اشخاص منزهين نبلا، متجردين في سبيل الجماعة وفي سبيل ان يكون كل فرد في هذه الجماعة سعيدا فيها".

واضاف: "علينا ان نكون متفائلين رغم الصعوبات الكثيرة والسلبيات على الساحة الاقليمية (...) ونحن نؤمن بأن هناك نيات صالحة كثيرة سوف تثمر يوما وتلد من جوف كل السلبيات شرقا عربيا جديدا، لبنان جديدا واردن وسوريا ومصر بلدان كلها جديدة، يتمتع فيها الفرد فعلا بالحرية التي يريد وبأرفع مستوى من الحياة الكريمة".

وختم بأن "السلام يجب ان يحل، وان الانسانية ملت الحرب واصبحت مرتعبة امام شبحها، لأن الحرب اليوم مختلفة عن الحروب الماضية".

هيئة تحديث القوانين

التأمت امس هيئة تحديث القوانين وتشريعها في ساحة النجمة برئاسة النائب السابق اوغست باخوس وحضور الاعضاء. وتابعت درس عدد من اقترحات القوانين المحالة عليها.

وصرح باخوس بعد الاجتماع: "انجزنا اقتراح القانون المتعلق بالميكانيك في شكل متكامل ونهائي وارجأنا اقتراح القانون المتعلق بالمناقصة الى الاسبوع المقبل وباشرنا درس تعديلات قانون التجارة".

اين صار مشروعه مع الحسيني لتحرير القضاء؟
حرب: سنخوض معركة من اجله والحكومة تحاول اغراق الموضوع

كتبت ريتا شرارة:

انعقدت لجنة الادارة والعدل النيابية الاثنين ٩ الجاري وكان في جدول اعمالها مشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ١٠٢٠٠ الرامي الى تمديد ولاية المجالس البلدية واللجان القائمة باعمال المجالس البلدية، ومشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ١٠٢١٢ الرامي الى تمديد ولاية المخاتير والمجالس الاختيارية، ومشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ١٠٢٥١ الرامي الى تعيين قضاة عدليين واداريين، ومشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ١٠٢٥٢ المتعلق بامكان تمديد خدمة قضاة بعد بلوغهم سن التقاعد، ومشروع القانون الوارد بالمرسوم الرقم ١٠٢٥٣ الرامي الى تنظيم محاكم الدرجة الاولى، فاقتراح القانون الرامي الى تنظيم السلطة القضائية. وانحرفت اللجنة حينها عن المسار الذي كان مقترحا لها وسلكت عوض ذلك سبيل المناقشة العامة لمشاريع القوانين الثلاثة التي كانت تقدمت بها. التحول في مسار الجلسة مرده الى ان اتجاه الحكومة كان يميل بدءا الى ان تتم مناقشة المشاريع الثلاثة التي كانت مثار جدل بمعزل عن موضوع تنظيم السلطة القضائية. وكان النواب المعارضون سعوا الى سحب المشاريع الثلاثة من المناقشة بغية ربط البحث في مجمل الملف القضائي انطلاقا من اقتراح القانون وعدم البحث في مشاريع جزئية، بل طرح هذا الملف برمته للاصلاح.

بازاء الاجواء التي ترافق بحث الموضوع القضائي في مجلس النواب، التقت "النهار" عضو لجنة الادارة والعدل النائب بطرس حرب واستمزجته رأيه في المشاريع الثلاثة وفي الاقتراح، علما ان حرب كان اعد اقتراحا مستقلا، على غرار ما فعل الرئيس حسين الحسيني، يتناول تنظيم السلطة القضائية المستقلة. فاوضح انه يبحث مع الحسيني في صيغة مشتركة لمشروع متكامل يحرر القضاء من ضغوط السلطة التنفيذية ويحميه و"يحرر جسمه من العناصر غير الجيدة"، مشددا على ضرورة تحقيق استقلال السلطة القضائية. وابدى اعتقاده ان هذا الموضوع "سيقود الى خوض معركة من اجله"، لافتا الى ان "الحكومة تسعى الى استباق اي محاولة جدية من اجل اغراق السلطة القضائية في قضايا اخرى". واصر على فصل تأثير السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية مبديا خشيته من تأثير الطاقم السياسي الحاكم على القضاء، لان الوضع بالنسبة اليه سيكون عندئذ سيئا".

وهنا وقائع الحوار مع حرب:

● بعدما انعقدت لجنة الادارة والعدل النيابية لتدرس المشاريع المتعلقة بتعيين قضاة عدليين وبامكان تمديد خدمة قضاة بعد بلوغهم سن التقاعد وبتنظيم محاكم الدرجة الاولى، هل تعتقد ان المشاريع المذكورة من شأنها فتح ملف الاصلاح القضائي وصولا الى خلق السلطة القضائية المستقلة، وخصوصا ان اقتراح القانون الرامي الى تنظيم السلطة القضائية كان مطروحا ايضا في جدول الاعمال، ام انها تعطل فتح هذا الملف وتكتفي باصلاحات جزئية؟.

– لنتكلم بدءا على المجريات اليومية للامور في الصعيد القضائي، والتي تؤكد يوما بعد يوم اهمية اسراع السلطة التنفيذية اي الحكومة، في رسم قرارات اساسية تمس التنظيم القضائي ككل فيما هي تبدو وكأنها تريد او تحاول ان تستعمل طريق "القادومية" في وجه مشروع اساسي متكامل بغية تحقيق هدف رئيسي هو استقلال السلطات الخاصة بها. ان الاهمية كبيرة جداً في المشاريع الثلاثة التي تقدمت بها الحكومة الى لجنة الادارة في شأن تعيين عشرات القضاة العدليين والاداريين وتمديد خدمة قضاة بعد بلوغهم سن التقاعد وتنظيم محاكم الدرجة الاولى. فهي اذا لم تقر اليوم تعطل عملية الاصلاح وامكان فتح ملف القضاء ككل، وتعزيز استقلاله اولا، ومن ثم اجراء عملية تطوير هذه السلطة بحيث تصبح فعلا سلطة هي محط ثقة الناس ومرجعهم. لذا اعتبر ان تسرع الحكومة او اسراعها يدل على النيات المبيتة لديها. فهي لا تقبل ان تتكرس السلطة القضائية كسلطة مستقلة وتسعى بذلك الى اجهاض عملها. وتحاول الحكومة ايضا ان تستبق اي محاولة جدية لتكريس السلطة القضائية من خلال اغراقها في قضايا شتى. فنحن، اذا تمكنا لاحقا من اقرار هذه السلطة، تكون الحكومة استبقت ولادتها باغراقها ورهنها للمستقبل.

"حال القضاء تزداد سوءاً"

وينبغي هنا التفريق بين موقف الحكومة الذي بات واضحا لدى الجميع، وموقف المواطنين من مثل القضاة والمحامين والمعنيين، وقد تولد فيهم شعور لا ينفك يزداد بان حال القضاء تزداد سوءا و انه يتحول اداة في يد السلطة.

● على من تقع مسؤولية هذا التردي الذي لا يفتأ يستمر؟

– المسؤولية في ذلك ناجمة عن الاحداث التي مر بها لبنان وعن تفشي الفساد في مجتمعنا عموما. هناك حال من الارتخاء الخلقي تضاف الى غياب الدولة والرقابة، ومن ثم تدخل السلطة في شؤون القضاء. وابلغ مثل على ذلك توقيف الامين العام للاتحاد العمالي العام ياسر نعمة ومن ثم اطلاقه. فهل يعقل ان يطلق ليلا من السجن لمجرد ان رئيس الحكومة اعلن رغبته في ذلك، فيما ترك الياس ابو رزق وقتها موقوفا مع العلم ان التهم الموجهة اليهما هي نفسها. وهذا امر يدل بوضوح على ان القضية غير طبيعية ويؤكد في صورة مطلقة ان هناك تدخلا من السلطة التنفيذية في السلطة القضائية.

● بازاء هذا الواقع المتردي اذا، ما هو الاقتراح الذي ستقدمونه لسد هذه الثغرة، وهل هو قادر في اي حال على ذلك؟.

– عندما تقدمت الحكومة بالمشاريع الثلاثة التي ذكرناها، اكتشفنا ان هناك محاولة لتجاوز الاقتراح الذي اعددناه لتنظيم السلطة القضائية المستقلة وتاليا لاجهاضه. لذا، تصدينا لهذه المشاريع في الجلسة التي عقدتها لجنة الادارة الاثنين ٢ حزيران بتأخير بت هذه المشاريع وطرح اقتراح تنظيم السلطة القضائية المستقلة الذي كان النائب السابق عصام نعمان اخذ المبادرة في شأنه وتبنيناه معاً انا والرئيس حسين الحسيني ومن ثم "اللقاء الوطني". ولتطوير هذا الاقتراح تألفت لجنة في اطار اللقاء عملت على دمج الاقتراحين اللذين كنت والرئيس الحسيني تقدمنا بهما لتنظيم السلطة القضائية. وبلغنا في ذلك مرحلة طرح الاقتراح متكاملا، واحدا، يؤكد استقلال السلطة القضائية وينظم عملها في صورة مستقلة. فتتحول هذه السلطة بازاء ذلك مرجعا مطلوبا لدى الناس، فتتحقق السلطة الثالثة في لبنان التي تمنع تجاوز السلطات الاخرى عبر المجلس الدستوري اذا كانت السلطة تشريعية، وعبر قرارات السلطة القضائية في حماية حقوق الناس، مما يستوجب الحؤول دون تأثير السلطة التنفيذية في ترقية القضاة او المناقلات بينهم او اعطائهم ساعات واعمالاً اضافية او تكليفهم اعمال لجان والى ما هنالك من اعمال تجعل القاضي اكثر عرضة لتأثير السلطة التنفيذية.اخذنا كل هذه الامور في الاعتبار ونحاول ان يؤدي اقتراحنا الى تحرير القضاة وتطهير القضاء من العناصر غير الجيدة، وتاليا تأمين الحماية لهذا القضاء. وفي هذا الاطار ارى ان افضل عملية تطهير هي التي يقوم بها القضاء نفسه، فيرفع يد السلطة التنفيذية عنه ويبعد الفساد الذي تمارسه السلطة التنفيذية عليه.

● كيف تفسر وضع اقتراح السلطة القضائية المستقلة في جدول الاعمال بعد اسبوع من تأجيل المشاريع الثلاثة؟

– صراحة، استغربت كيف ان رئيس لجنة الادارة والعدل وصاحب الصلاحية في وضع جدول الاعمال وادارة الجلسات اتخذ قرارا بارجاء المشاريع الثلاثة من اجل ان تبحث في اطار البحث العام لاقتراح تنظيم السلطة القضائية. وقد يكون خطأ غير مقصود وقتها ادراج المشاريع الثلاثة التي اعدتها الحكومة في جدول الاعمال قبل اقتراح القانون الذي يبحث في السلطة القضائية المستقلة.

● وماذا عن الخطوط العريضة للصيغة المشتركة؟

– انها طريقة التعامل تدرجا في الجسم القضائي، وتحديد من يعينه حكما مجلس القضاء الاعلى، والسلطة التي سيسمح لها بتعيينه. هناك توافق على القسم المتعلق بالنيابة العامة وبالمدعي العام التمييزي، كونه صلة الوصل الذي يعبر عن توجه الحكومة، ومن الطبيعي ان يكون هناك ارتباط بالسلطة التنفيذية، وهنا الاستثناء الوحيد في عملية التعامل مع السلطتين وقد كرسنا مبدأ استقلال البقية. واعتبرنا أن لا دخل لوزير العدل في التشكيلات القضائية، وكذلك الامر بالنسبة الى التعيينات والمباراة والامتحانات. وذهبنا في الاتجاه الليبرالي لتكريس استقلال السلطة القضائية. واعتقد عموما اننا التقينا في نقاط كثيرة وبات هناك بحث علمي. وبالطبع لا نتكلم سياسة ولا عواطف، ولا اريد ان اخوض في هذا الموضوع. في النتيجة هناك اقتناع ذاتي بان السلطة القضائية يجب ان توضع امام الامتحان. واذا ابقيناها خاضعة لتأثير السلطة التنفيذية وبمعنى آخر لتأثير الطاقم السياسي الحاكم، فسيكون وضعها اسوأ من اخضاعها لتأثير القضاة بالذات. ونحن نرى في القضاة ضمانا اكبر من السلطة الحاكمة. لذا اعتبرنا ان القضاة كجسم قادرون على رسم مستقبل القضاء افضل مما يمكن ان تفعله السلطة التنفيذية، واقول ذلك في شكل موضوعي، وتاليا فان القضاء يستطيع تنقية جسمه على نحو افضل من السلطة التنفيذية توصلا الى اقتناع القاضي بان تطوره وتقدمه لا يرتبطان اطلاقا برضى احد من رجال السياسة. وعندئذ لن تكون هناك حاجة الى كسب رضى اي سياسي بغية المحافظة على موقعه، بل سيكون في حاجة الى ارضاء ضميره لكي يتطور ويتقدم ويكتسب ثقة رفاقه.

المرحلة الانتقالية

● الرقابة على تنفيذ اقتراح تنظيم السلطة القضائية المستقلة قانونا لا بد منها، وخصوصا في المرحلة الاولى لبدء التنفيذ. فمن الذي سيتولى تنفيذ هذه المهمة؟

– التفتيش القضائي بالطبع هو الذي يقوم بالرقابة على السلطة القضائية ويرفع تقريرا سنويا الى السلطة التنفيذية، رئاسة جمهورية ووزراء. كذلك يستطيع ان يبلغ الى وزير العدل ومجلس النواب التقرير نفسه، ولهؤلاء كلهم الصلاحية، اذا اكتشفوا خللا ما ليعيدوا النظر فيه، وقد يصلون احيانا الى تعديل القانون او القوانين الموضوعة. الا ان التجارب السابقة لدول عدة في هذا المجال تشير الى ان تأمين استقلال للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية يحسن اداءها. اذا استطعنا ان نبعد السلطة القضائية عن عملية تعيين القضاة وترقيتهم فانها تصبح عند ذاك مؤهلة لان تراقب اعمالها بنفسها وان تقوم بتطهير ذاتها.

في المرحلة الانتقالية ، يكون القضاء على المحك، واذا نجح في عبورها فيكون اثبت ان مجتمعنا بلغ حدا من الوعي والتطور الثقافي يسمح بتأمين استقلال القضاء. اما اذا لم يتمكن

"بعد شغور مقعد احتُل بالتلاعب والتزوير" : غانم يعلن ترشحه لانتخابات البقاع ويدعو الناخبين الى الاقتراع بكثافة

صغبين – "النهار":

اعلن النائب والوزير السابق روبير غانم ترشحه للمقعد الماروني في دائرة البقاع الغربي في محافظة البقاع، ودعا الناخبين الى الاقتراع بكثافة، "بعد شغور المقعد الذي كان يحتله (هنري شديد) بغير وجه حق نتيجة التلاعب والتزوير". وحضّ على "المشاركة في عملية اعادة بناء الوطن وارساء الدولة على دعائم العدالة والقانون". وعرض في برنامجه مواقف تتصل بالانتماء الوطني والمشاكل التي يعانيها البقاع عموماً وحاجاته، مؤكداً ان لبنان وسوريا يسيران "جنباً الى جنب وراء السلم الحقيقي الشامل والعادل".

عقد غانم امس مؤتمراً صحافياً في منزله في صغبين، وادلى بالبيان الآتي:

"اخواني البقاعيين،

احييكم تحية ابن البقاع البار بأرضه واهله، والملتزم قضاياه. احييكم وادعوكم الى خوض معركة فاصلة في هذه الانتخابات الفرعية التي تقررت بعد اعلان المجلس الدستوري ابطال نيابة السيد هنري شديد، وشغور المقعد الذي كان يحتله بغير وجه حق نتيجة التلاعب والتزوير الذي لحق بارادتكم الحرة. وقد جاء قرار المجلس الدستوري ليزيل الصدمة التي اصابتكم على اثر اعلان النتيجة المزورة، وقد عبرتم عنها في حينه، بعاصفة من السخط والاستنكار وبموجة عارمة من العطف والتأييد، كانت بمثابة استفتاء على نهجنا السياسي وخطنا الوطني. لقد اثبت المجلس الدستوري ان القانون وحده هو السلطة العليا التي تنصر الحق وتزهق الباطل. والقانون مرجعه الشعب مصدر كل سلطة.

واليوم يعود اليكم يا ابناء البقاع ان تقولوا الكلمة الفصل التي تعيد الحق الى اصحابه.

ايها البقاعيون،

نحن اليوم امام استحقاق وطني خطير،

من هنا ادعوكم الى تحكيم العقل والضمير وممارسة حقكم الانتخابي بكل شجاعة. فالنيابة بالنسبة الينا ليست شرفاً او جاهاً انما هي تمثيل صحيح لارادتكم الواعية. فنحن نخوض هذه المعركة معتمدين على حلفائنا واصدقائنا وهم كثر باذن الله، كما نعتمد على حسكم الوطني وحسن اختياركم، ونحن اذ ننظر اليكم بفخر واعجاب، ونقدر حبكم ووفاءكم، نعرب عن ثقتنا بأنكم اكبر من اغراء المال وبريقه، وبأنكم ترفضون ان تسلموا انفسكم الى من يصادر قراركم، بل تعرفون كيف تمنحون ثقتكم لمن عاش النيابة رسالة، ومارس السياسة امانة لمصالحكم وامانيكم، فكان همه الاكبر خدمة المواطن البقاعي ونصرة قضاياه.

اخواني، ابناء البقاع،

السياسة في نظري عمل مستمر وممارسة صادقة في خدمة مشروع وطني ورؤية مستقبلية. ومن هنا ادعوكم الى المشاركة في عملية اعادة بناء الوطن وارساء الدولة على دعائم العدالة والقانون.

ولبنان الذي نريد بناءه وطن نهائي لجميع ابنائه، سيد، حر، مستقل، ولا يمكن ان ننظر اليه بمنظار جزئي ضيق، فالانتماء الى الوطن كل الوطن يجب ان يعلو اي انتماء آخر. وبناء لبنان الجديد مسؤولية كل مواطن، وكل المواطنين. ولبنان الذي رأى فيه قداسة البابا بلداً رسالة، يشكل نموذجاً فريداً بين الاوطان. وفي ارشاده الرسولي، الذي جاء نصاً وهداية، يدعم قداسة البابا صيغة العيش المشترك. ويعتبر المسيحيين والمسلمين معاً شركاء في عملية بناء الوطن، ويدعوهم الى الانفتاح والتفاهم والتسامح والتفاعل في محيطهم العربي.

ومجتمعنا البقاعي المتعاطف المتآخي يجسد الايمان بالعيش المشترك بل قل بوحدة الحياة. ويحق لنا، نحن ابناء البقاع، ان نفخر بأن نكون النموذج الحي للعائلة اللبنانية الكبيرة.

وبعد، فاني اؤمن صادقاً بأن مستقبل البقاع مسؤولية شبابه. وشباب البقاع يتحلى بالطموح والشجاعة والقوة ولا تنقصه المثل والقيم.

فيا شباب البقاع،

اقدموا على تحمل المسؤولية، احسنوا قراءة الواقع، اجترحوا الحلول، قودوا عملية النهوض بفكركم وسواعدكم، بجهودكم وتضحياتكم، بتكاتفكم وتعاونكم، بالتفافكم حول قيادات صادقة مخلصة. فانتم تعرفون حقكم في الحياة، كما تعرفون اي طريق تسلكون للوصول الى هذا الحق. ونحن نشجع ونبارك وندعم مبادراتكم الايجابية البناءة.

ايها البقاعيون،

اذا كان لبنان لنا جميعاً فان الدولة التي تجسد الاطار الصالح للعمل السياسي هي دولتنا جميعاً.

فالمطلوب منا دعم الدولة ومؤسساتها ومعرفة اختيار قادتها ورجالاتها. فالنظام الديموقراطي الذي يمتاز به لبنان، يشكل الضمان الكبير لاستمراره بلد الحريات وحقوق الانسان.

مشكلات البقاع ومعالجاتها

ايها البقاعيون،

نفخر بانتمائنا الى البقاع، بقاع الخير والعطاء، وننتفض ونغضب لما يصيبه من ظلم وحرمان. نحن نعرف ما تعانون بسبب الازمة الاقتصادية التي تمر بلبنان عموماً وبالبقاع خصوصاً. كما نعرف ان هذه الازمة باتت خانقة، وباتت تهدد وحدة المجتمع والسلم الاهلي. فأولى الاولويات تبقى الامور الحياتية المعيشية حتى نرسخ صمود الانسان في أرضه ونعيد اليه شيئاً من كرامته وعنفوانه. وقد انعكس هذا الاهمال على المواسم الزراعية بشكل خاص. ولسنا هنا في وارد التفتيش عن الاسباب التي تعود في معظمها الى المشاكل التي عانتها طويلاً المنطقة ويجب ان نجد لها جميعاً حلولاً جذرية تضع حداً لحالة التسيب والحرمان، وقد انعكست هذه المشاكل على المواسم الزراعية بشكل خاص، وباتت الارض عبئاً على اصحابها بدل ان تكون باباً للحياة ومورداً للرزق.

ما يهمنا في هذا المجال ان نحض على عمل استثنائي وسريع لأغاثة المنطقة، وأنقاذ اهلها قبل ان تستفحل المأساة. واذا كان لا بد من حلول سريعة للقضايا الملحة، ومن تقديم مساعدات عاجلة وفورية، فيبقى علينا ان نعد الدراسات والمشاريع الكفيلة بأيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة.

من هنا، فأننا نتبنى مطالب ابناء البقاع بتأمين مياه الشفة والري للمناطق المحرومة، والاهتمام بتشجيع الزراعة، ولا سيما الزراعة البديلة التي حلت محل الزراعات المحظورة. كما ضمان حقوق مزارعي التبغ والشمندر السكري والقمح. ونحن ندرس مشروع تأمين تكاليف المزارعين بموجب عقد ضمان مع شركات خاصة ضد أخطار الطبيعة. كما نتبنى تشجيع الصناعات الزراعية والمناطق الحرة وخلق فرص عمل في البقاع، وتفعيل دور الملحقين التجاريين في السفارات من اجل تصريف الانتاج.

ويبقى الحل الأسلم في التكافل والتضامن بين جميع ابناء المجتمع. فالمجتمع يشكل جسماً واحداً. وما يصيب احد الاعضاء من اذى يصيب الجسم كله. فعلى جميع القوى الفاعلة في المجتمع اللبناني، وعلى رأسها الدولة، ان تهب، وتستنهض جميع طاقاتها لمعالجة المشاكل المطروحة. فالمواطن البقاعي لا يريد ان يكفر بالدولة لأنه يؤمن بأن الحل لمشاكله لن يكون الا في اطار الدولة، وهنا ضم صوتنا الى اصواتكم لنحض الدولة على تحمل مسؤولياتها والمباشرة بمعالجة القضايا التي نشكو منها جميعاً".

ايها البقاعيون،

نعاهدكم بان نعمل على رفع الظلم والغبن عنكم وان نعمل على تأمين مقومات العيش الكريم لكم ولعيالكم.

ايها البقاعيون،

في مسيرتنا السياسية، عملنا ونعمل على تحقيق شعار: البشر قبل الحجر. لقد تبنينا وما زلنا نتبنى مشروع بناء الانسان الذي يضمن قيام وطن صالح. لقد وضعنا هذا المشروع في المرتبة الاولى واوليناه كل اهتمامنا وعنايتنا. وشعارنا كان دائماً أبداً: "ما لم نبن الانسان، فعبثاً نحلم ونتعب في بناء وطن".

اين صار مشروعه مع الحسيني (تتمة)

القضاء من اجتياز المرحلة الدقيقة، فعلينا اذ ذاك ان ندرس سبب عدم نجاح التجربة لنرى اين مكامن الخلل، اهو في النص او في الاصلاحات.

● ما مفهومك للرقابة؟

– هناك مبدأ دستوري في الانظمة الديموقراطية يقول ان السلطات مستقلة بعضها عن بعض، ولكنها تتعاون معا من دون ان تتصادم. مجلس النواب يستطيع ان يراقب ويسقط السلطة التنفيذية ولكنه لا يستطيع ان يسقط القضاء الذي هو سلطة ثالثة تفصل في النزاعات القائمة بين المواطنين، وبين المواطنين والدولة. عليه تقع مسؤولية حماية حقوق المواطنين في وجه تعسف السلطة التنفيذية، وفي وجه خطأ السلطة التشريعية. في النتيجة، لا يستطيع القضاء ان يكون تابعا لسلطة اخرى.

● هل تتوقعون معارك في هذا الخصوص في مجلس النواب؟

– لم نبدأ جديا حتى الآن بطرح الموضوع لتبدأ المعركة. ارى ان كل ما يعوق الصلاحيات التي تتمادى السلطة التنفيذية في ممارستها ستواجهها السلطة بالاكثرية. هناك بكل اسف محاولة لضرب اي مشروع يطور المجتمع ويخرجه من السيطرة المتمادية للسلطة التنفيذية. انما من خلال تجربتنا، تبين لنا ان القضايا السياسية متوافرة. اما بالنسبة الى القضايا التي تتعلق بتطوير مجتمعنا وتحقيق العدالة فيه، فاننا نكتشف ان الكثير من النواب الموالين للسياسة العامة للحكومة يقفون في صفنا لدى بحثنا في قضايا مبدئية. والدليل على ذلك ما قمنا به في الجلسة الاخيرة للادارة والعدل، اذ وجدنا ان قسما لا بأس به من النواب الموالين يقفون الى جانبنا ويصوتون معنا ضد المشروع الحكومي. وهذا يعني ان الحكومة لا تستطيع ان تتحكم في الموالين في القضايا التي تمس بالمبادئ العامة التي يقوم عليها مجتمعنا. اعتقد انه ستكون هناك معركة وارى ان املنا في النجاح ليس بصغير.

● كيف ستتحركون كـ "لقاء وطني" داخل اللجان او بمعنى آخر، مع مَن مِن الكتل ستعملون لانجاح الاقتراح؟

– لنا وجود في غالبية اللجان النيابية اضافة الى انه لدينا مشروع انفتاح كامل. نحن ديموقراطيون ولا نؤمن بان اقلية تستطيع ان تتحكم في الاكثرية. بالطبع هناك قضايا نطرحها ونربحها، ومعارك نخوضها ولكن من دون ان تظهر الى العلن. هدفنا ان نطور مجتمعنا ونحقق الاهداف الوطنية ونكرس نظامنا الديموقراطي والحريات التي تحميه وتكرسه، وان نراقب اعمال السلطة في كيفية ادارتها الشأن العام وصرفها الاموال العامة والاقتراض الذي بلغ حدودا خطيرة.

● هل تتوقعون ابان المناقشات التي ستقومون بها في اللجان النيابية ان تنضم اليكم كتل معينة؟

– لا نتوقع العجائب، انما هذه المواقف تعني ضمير الناس. لذا رهاننا على تأثير الرأي العام على من يمثلهم في مجلس النواب. ونجد في هؤلاء قوة ضاغطة على اصحاب القرار، اكانوا في الحكومة ام في مجلس النواب.